حول استراتيجية التسليح العربي .. والتبعية

قسم الدراسات الاستراتيجية
في معهد الإنماء العربي

أولاً : العرب والتسليح :

من السيادة للإخفاق والتبعية

لا يمكن فهم إشكالية التسليح – التبعية ضمن آليات الطرح الوظيفي للإشكالية التي تختزلها لمجرد إشارات إحصائية ورقمية ، وعلينا أن نضع المسألة في إطار التحليل التاريخي – النقدي الذي يتناولها من خلال السياق المرئي لمجرى التطور التاريخي الاجتماعي والعسكري للأمة العربية.

نظرة على تطور الأسلحة :

جدلية عدد من العوامل القائمة في لحظة معينة هي التي تعكس شكل الحرب الممكنة ، ومن بين هذه العوامل يولي العلم العسكري والاستراتيجي الأهمية المتقدمة لتأثيرات الأسلحة وتطور فعالياتها وقدرتها على تطوير الحرب كمفهوم استراتيجي معاصر.

لقد لخص الجنرال اندريه بوفر[1] المراحل التي تم فيها تطوير الأسلحة وتأثيرها على تطور الحرب ، وهي تبدأ بالحرب البدائية التي كانت حرباً «حرفية» ARTISANAL بحتة ، وانتقلت إلى الحرب التقليدية التي توافقت مع المجتمعات الزراعية وتطورها ، وأطلق عليها تسمية الحرب «المصنوعة يدوياً». وفي هذه المرحلة ظهرت الآلات الحربية البسيطة (منجنيق – مقاليع ... الخ) ، وفي بداية القرن التاسع عشر قادتنا الترسانة الحربية إلى الحرب نصف الصناعية التي سميت بالحرب المانيفاكتورية حيث تطورت القوة النارية ، وتطور تبعاً لها اسلوب الدفاع ، وانتقلت الحرب بداية من حرب الاستقلال الامريكية والحرب العالمية الأولى إلى الحرب الشاملة.

وفي الحرب العالمية الثانية ظهرت «مكننة» الحرب ، وانتقلت الحرب المانيفاكتورية إلى الحرب الصناعية ، وظهرت وتطورت من هذا التاريخ (الدبابات ، والطائرات ، والذخائر ، المقذوفات .. الخ).

ويستمر حتى اليوم تطوير هذه الأسلحة الفتاكة ، أما الحرب التي يمكن ان تندلع الآن فيمكن تسميتها بالحرب

«العلمية» حيث امكن تطويع نتائج الثورة التكنولوجية، والعلوم النووية لانتاج أسلحة تجمع ما بين الدقة المتناهية في اصابة الاهداف والطاقة التدميرية الساحقة التي تكفي لانهاء كافة المظاهر العمرانية والبشرية من عالمنا المعاصر[٢].

العرب من النهضة للسقوط:

١ - الاسهامات العربية في السلاح والتسليح:

ثمة خطأ رائج في التأريخ للعسكرية العربية والاسلامية، فقد عمد المحللون الاستراتيجيون الغربيون[٣] لتغليب عامل الروح المعنوية والنزعة العقائدية عند العرب على ما عداها من عوامل أخرى، بغية التعمية على الاسهامات الأصيلة التي قدمها العرب للعلوم العسكرية، والتطورات التي استحدثوها على صعيد الاسلحة والوسائط الحربية. ومن الثابت تاريخياً اعتماد العرب على هذا العامل، لكنه وحده منفرداً لا يقوى على تفسير الانتصارات والفتوحات العسكرية الكبرى، وفي مواجهة قوى عظمى شديدة البأس والقوة. وتقودنا المعرفة الاستدلالية مباشرة لادراك التطوير الذي استحدثه العرب في السلاح والذخائر والوسائط الحربية التي اتاحت لهم اكتشاف وتطوير عدد من المبادئ الاستراتيجية الهامة في الحرب منها ذلك الذي **ميز بين العمليات والمعركة والتنسيق والتفاعل بينها**.

كما استدل العرب الأوائل على مبدأ تقسيم الجيوش وأساليب المناوشة والمناورة الاستراتيجية (حروب الردة حيث قسم الخليفة أبو بكر الصديق جيوش المسلمين إلى أحد عشر لواء)[٤].

ومن الثابت تاريخياً كذلك تفوق العرب في صناعة الأسلحة التقليدية (السيوف، والنبال، والرماح.. وتطوير المنجنيق والمقاليع التي كانت تعمل بتأثير الوزن المعاكس والتي تعمل على مبدأ الزيار، والابراج المتحركة وسلالم الحصار.. وقذائف النفط.. واللهب.. الخ)[٥]، أما اختراع البارود الذي احدث ثورة في الوسائط الحربية والاسلحة والذخائر والقذائف النارية فقد كان عرب الاندلس هم أول من استعمله في معارك «بازا»، و«الجزيرة»، و«اليقنت»[٦].. ومن يومها بدأ عصر جديد بالنسبة للسلاح.. والحرب معاً.

وعلى الرغم من حالة التفكك التي حلت بالدولة العباسية إلا ان الأمة العربية استعصت دائماً على كل غزو أجنبي، وحافظت على منعتها واستقلالها بفضل القوة العسكرية التي طورها العرب وبرعوا في استخدامها.

وأمام الغزوة الصليبية شن العرب هجومهم المعاكس بداية من القائد العربي عماد الدين زنكي الذي سيطر على «كونتية الرها» وأكمل ولده نور الدين مسيرته إلى ان استكمل صلاح الدين الايوبي هجومه الاستراتيجي الساحق في المعركة الفاصلة التاريخية عام ١١٨٧ في حطين.

وهكذا فإن حرباً ضد الصليبيين تستمر لمائتي عام، ودحر التتار وردع الروم البيزنطيين.. كلها تحمل تأكيدات صريحة على قوة العرب العسكرية والتي تتضمن الاقرار بالكفاءة النوعية للتسليح العربي الذي كان يلعب دوراً حاسماً في مسرح العمليات العسكرية. ولم يكن وقوع الأمة العربية تحت الحكم العثماني في مطلع القرن السادس عشر بعد الميلاد راجعاً فقط لعوامل الوهن والتفكك التي أصابت الدولة العباسية. والحروب الصليبية الطويلة المرهقة، وتسلط العسكرتارية المملوكية على حكم العرب بالاضافة إلى «اسلحة البارود» هي التي حسمت معارك العثمانيين مع المماليك كما حدث في «مرج دابق».

(ب) تجربة محمد علي في التصنيع الحربي:

شهد العالم العربي تجربتين لتحديث الجيش، والتصنيع الحربي قاد أحدهما داود باشا في العراق، الا انه تصادم

مبكراً مع الانجليز والاتراك قبل ان يستكمل جيشه بناء قوته الاساسية فاجهضت تجربته. بينما تشير كل الدلائل إلى ريادة تجربة محمد علي في مصر خصوصاً فيما يتعلق بمسألة بناء جيش قوي وحديث يعتمد في تسليحه على الصناعات الحربية الذاتية (٧).

الجدول رقم (١)

الصناعات الحربية «البحرية»	الانتاج الحربي	عدد قوات البحرية	ملاحظات
١ – بناء السفن أ – ترسانة بولاق ب – ترسانة السويس ج – ترسانة الاسكندرية ك – ترسانة الخرطوم	الاسطول المصري ، وصلت قوته إلى (٦٢) قطعة ١٧ سفينة حربية ١٢ من البوارج ١٤ جرافة صغيرة ١٩ شراعاً	مجموع جنود البحرية وصل إلى ١٦٨٠١ ضابط وجندي	بلغت القوة الضاربة للاسطول ١٨٥٧ مدفعاً
٢ – مصنع لألواح النحاس بالقلعة	ينتج ٧٠ لوحاً يومياً		
٣ – مصنع لأقمشة الشراع في رشيد			
٤ – مصنع للحبال في القاهرة			

الجدول رقم (٢)

الصناعات الحربية	الانتاج	القوات
الاسلحة والذخائر:		
معمل البنادق في القلعة	٦٥٠ بندقية يومياً	بلغ عدد القوات البرية [٩٢ ٨٠٠] ضابط وجندي
«معملان» للبنادق بالحوض المرصود	٩٠٠ بندقية شهرياً	وعدد قوات مدفعية الميدان: (١٠١٩٠٠)
معمل البارود بالروضة	انتاج البارود وصل إلى ٥٧٨٤ طناً سنوياً	عدد قوات مدفعية السواحل: (٣٨٠٠)
ستة معامل للبارود موزعة في مصر		
معمل صب المدافع بالقلعة		
مسبك الحديد ببولاق	ينتج ٥٠ قنطاراً من الحديد يومياً يسد حاجات المدفعية والبحرية	
مسبك ترسانة بولاق		
صناعات حربية أخرى:		
مصانع الجوخ ببولاق	تأمين ملابس العساكر والضباط من كبابيت وبطانيات للبحارة	
مصانع الصوف بالقاهرة ودمنهور		

تقديرات الجيش في عهد محمد علي:

كان عدد جيوش مصر في حربها مع تركيا سنة ١٨٣٩ ٢٧٦,٠٠٠ من جميع الأسلحة[٨].

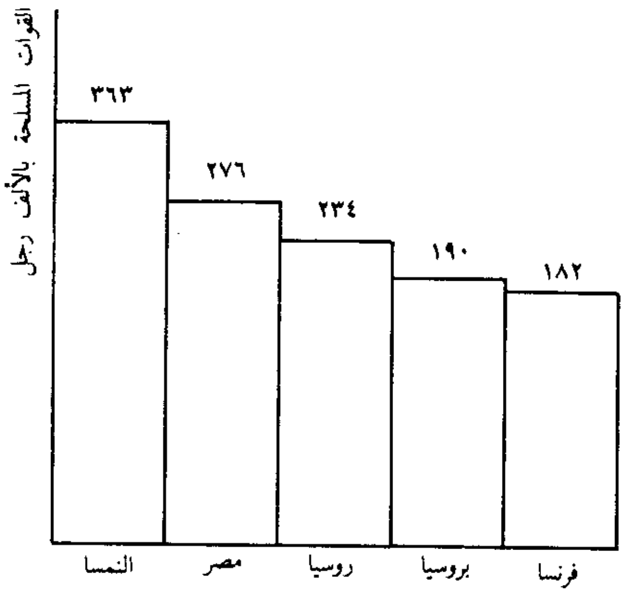
وذكر: «الطبيب جنرال كلوت بك» (Clotbey)[٩] ان تعداد الجيش البري بلغ ٢٣٥,٨٨٠ الف رجل موزعين كما يلي:

في الفرق النظامية الجيش الحديث: ١٣٠,٢٠٢ الف رجل، وفي الجيش القديم «الباشيبوزق»: ٤١,٦٧٨ الف رجل، وقوات الاحتياط: ٤٧,٨٠٠ الف رجل، وعمال المصانع الحربية: ١٥,٠٠٠ الف رجل، بينما بلغ عدد الطلاب الضباط: ١٢٠٠ رجل.

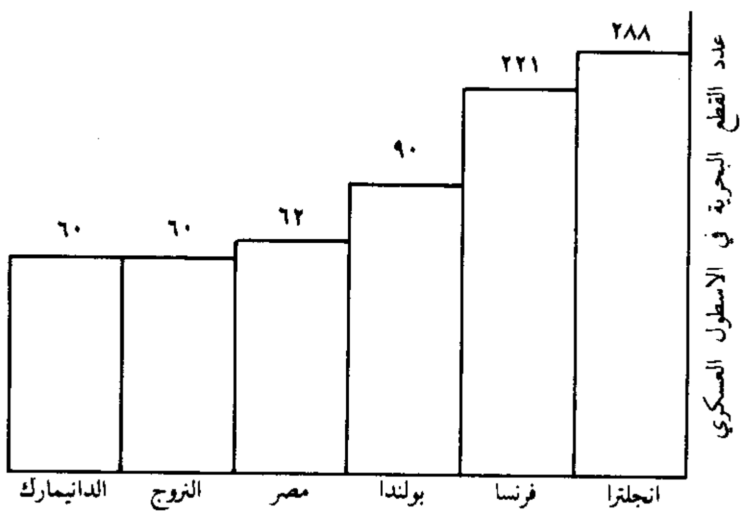
ويوضح الشكل (١) تقدير القوات المسلحة المصرية في منتصف القرن الثامن عشر بالنسبة لمثيلاتها في كل من النمسا، وروسيا، وبروسيا، وفرنسا.

ويوضح الشكل ضخامة الجيش المصري بالنسبة لهذه البلدان[١٠].

الشكل (١)



الشكل (٢)



ويوضح الشكل (٢) مكانة وعدد الاسطول المصري مقارناً بالنسبة لكل من انجلترا ، وفرنسا وبولندا والنرويج والدانيمارك وذلك في نهاية القرن الثامن عشر[١١].

كانت هذه القاعدة الضخمة من الصناعات الحربية هي الأساس الذي مكن محمد علي من تصنيع البلاد وانهاضها وتوحيد العالم العربي من جديد بحيث أصبحت قوة كبرى تشكل خطراً حقيقياً على المصالح الاستعمارية ، مما حدا بالدول الأوروبية مجتمعة للتحالف ضد هذه التجربة وتدميرها بهدف فرض التجزئة والتخلف والتبعية على هذه المنطقة البالغة الأهمية من العالم.

(ج) تحطيم الجيش ، المدخل إلى التبعية :

كانت أهم البنود التي فرضتها أوروبا على محمد علي هي تقليص عدد الجيش إلى ٢٠ الف جندي فقط ، والنص على حق الباب العالي في تعيين كبار ضباط هذه الجيش[١٢].

لقد كان ذلك بمثابة تجريد الأمة من سلاحها وتركها عزلاء أمام اطماع وضغوطات الدول الاستعمارية ، وقد بدأ بالفعل من هذا التاريخ الاحتلال الاستعماري الأوروبي للوطن العربي ، فدخلت فرنسا الجزائر في عام ١٨٣٠ ثم تونس والمغرب واقتسمتها مع اسبانيا ، ودخلت ايطاليا إلى ليبيا. أما بريطانيا فقد احتلت عدن ، وعمان ، ومصر والسودان ، والكويت. وعبر اتفاقات سايكس بيكو وسان ريمو واتفاقيات باريس ، تم اقتسام الوطن العربي وتجزئته وفرض الوصاية والتبعية المباشرة على أرجائه.

(د) الاستعمار الأوروبي والتسليح :

عمد الاستعمار الأوروبي إلى تحطيم الصناعات الحربية التي نشأت وتطورت في مصر. وكان قد حطم كل اثر لها في العراق ، وقام بتسريح الجيوش العربية وفرض عليها تحديد قواتها وخفضها ونزع سلاحها كما فرض قيادات أجنبية على رأسها. وحول هذه الجيوش إلى أدوات قمع مباشر في مواجهة الجماهير وحركاتها الوطنية ، وإلى رديف احتياطي ملحق بالجيوش الاستعمارية.

(هـ) الصراع من أجل التحرر :

قاومت الأمة العربية الاستعمار الأوروبي منذ اللحظة التي بدأ فيها غزو أراضيها. ورغم القمع الوحشي الذي سلطه الاستعمار على حركات التحرر الوطني فانها كانت تتابع صعودها وتلتقي مطالبها في نقطة مركزية تدعو لاستنهاض الجيوش العربية ، وفصم علائق الالحاق والتبعية ، والمطالبة بتسليح الجيش والشعب.

(و) «اسرائيل» لتكريس التبعية :

بمنظور دراستنا ، كان مشروع هذا الكيان العرقي العنصري مرتبطاً عضوياً بالاستراتيجية الاستعمارية التي تسعى لخلق بؤر متوترة وملتهبة يحترق على أديمها الجهد البشري العربي والثروات العربية ، وتشتعل الحاجة التنافسية في تعويض التسليح وتحديثه لمقاومة حد التفوق الكمي – النوعي الذي تضمنه الامبريالية الامريكية للكيان الصهيوني في فلسطين.

وهكذا يتم نهب واستنزاف الثروات العربية تحت التهديد العسكري المباشر الاسرائيلي وضمانات الردع الامريكية.

من الاستقلال الوطني إلى مسؤولية التسليح العربي :

خلقت وضعية البلاد العربية غداة استقلالها الوطني حاجة موضوعية لاعادة تسليح جيوشها لمواجهة التحديات المستجدة . فقد كانت استراتيجية الاستعمار الذي أجبر على ترك مواقعه استمرار فرض سياسة التخلف والالحاق على العالم العربي الذي كانت تشكيلاته الطبقية الوطنية لم تستكمل بعد تراص بنيتها القومية ، وكان التسليح العربي هو أحد أهم شروط استكمالها .

لقد برهن كثير من الجيوش العربية بدوره الوطني على صحة الامكانية الكامنة والتراثية التي يتميز بها الجيش في المجتمع العربي ، تلك التي تتمرد على الترسيمة التصنيفية الموهومة التي تحصره في اطر الرديف الاحتياطي للقوى الاجنبية والاستعمارية . على ان هذه الجيوش الوطنية قد وجدت نفسها تنزلق في المسار المأزوم للوفاء باحتياجاتها التسليحية واستكمال مقوماتها العسكرية ، ولم يكن امامها ، ضمن الأوضاع العربية والعالمية وإزاء الحظر الأوروبي على التسليح ، سوى تجاوز الطلب من داخل المنظومة الرأسمالية التي سدت كل الطرق وفرضت شروطاً سياسية واستعمارية على صفقات السلاح للعرب .

من كسر احتكار السلاح.. إلى حلقات التبعية المفرغة :

تمكن الرئيس جمال عبد الناصر من توجيه ضربة استراتيجية مؤثرة لسياسة احتكار الغرب للسلاح بعقده أول صفقة للأسلحة التشيكية في أيلول – سبتمبر عام ١٩٥٤ والتي قدمها الاتحاد السوفياتي للمساهمة في التجهيزات العسكرية للجيش المصري دون أن تربطها بالشروط الغربية المجحفة . وقد يكون عبد الناصر أول من ادرك لاحقاً ان تغيير «مصدر التسليح» ، وإن يكن ضمن حد أدنى من الشروط ، لا يعني الافلات النهائي من اسر التبعية وسرطانها الذي تتوالد ميكانيزماته بشكل موضوعي خارج النوايا الحسنة والامنيات الطيبة . وهذا ما يفسر الاتجاه الناصري للتصنيع الحربي العربي ، ففي ٢٧ مايو – ايار عام ١٩٥٦ ، أعلن وكيل الوزارة المصري لشؤون المصانع الحربية اكتفاء مصر ذاتياً من ناحية تصنيع وانتاج الاسلحة ذات العيارات الصغيرة والمتوسطة والرشاشات وطائرات التدريب المروحية . وتطورت الصناعات الحربية في مصر عبد الناصر لتنتج طائرة التدريب «الجمهورية» والمدرعة «وليد» والبندقية «حكيم» والرشاش «بور سعيد» ، ثم انتجت المصانع الحربية قذائف صاروخية متعددة العيارات والمهام : «الصواريخ جو أرض من عيار ٨٠مم» ، والقنابل اليدوية والمضادة للدروع والقواذف (ر ب ج – ٧) ، والقذائف الصاروخية من طراز «كاتيوشا» عيار ١٣٢ مم ، والصواريخ «غراد» ١٢٢ مم . وطورت مصانع الطائرات الحربية المحرك النفاث «هـ ٣٠٠» ليدخل العرب به «نادي الدول الست» المنتجة للمحركات النفاثة . وعلى الرغم من هذه الانجازات الهامة والقاعدة الجيدة التي تقدمت على أساسها هذه الصناعة الحيوية ؛ فإن هذا الجهد المخلص ما لبث ان اصطدم بجسم الحقائق الموضوعية ، وتعرض مجدداً للاحتجاز والتصفية بعد عدوان ١٩٦٧ ، وقد بوشرت فيما بعد جهود عربية عدة لاحياء هذه الصناعات الحربية ، وتم في عام ١٩٧٤ الاتفاق على انشاء الهيئة العربية للتصنيع الحربي التي سنأتي على ذكرها ومناقشتها في موقع متقدم من هذه الدراسة .

.. وكانت الخلاصة هي التالية :

١ – ليست اشكالية التسليح – التبعية وصفية استاتيكية جامدة وفهمها الممكن هو في سياق الطرح التحليلي التاريخي – النقدي لها .

٢ – ان التبعية العربية في مجال التسليح لا يمكن ردها للمنهج الغربي الذي يسند مولدها للمفاهيم السلفية ، فالحقيقة ان تاريخ تشكل التبعية هو ذاته تاريخ التخلف نتيجة النمو الرأسمالي في العالم الغربي القائم على نهب ثروات الشرق ،

والاستعمار المباشر لاقطار الوطن العربي.

٣ - لقد اسهم العرب، منذ انتظامهم كأمة عربية واحدة، في صناعة وتطوير الاسلحة، واستحدثوا وسائط حربية جديدة طورت مفاهيم وقواعد وأساليب الحرب ذاتها. وقد كان للتسليح العربي دور حاسم في الانتصارات العربية التاريخية الباهرة.

٤ - ان سياسة التصنيع الحربي ذاتية المركز والتي طبقها محمد علي، مكنته، ضمن شروط تاريخية محددة، من البرهنة على قدرة الاستجابة والتحدي والتفوق العربي في هذا المجال.

٥ - لقد حطم الاستعمار الأوروبي للأمة العربية الصناعات الحربية الناهضة، وسرح التشكيلات العسكرية العربية، وفرض بالسلاح وضعية التخلف وشروط التبعية.

٦ - ان الاستقلال الوطني وتحديات الأمن العربي والقومي فرضت موضوعية «الاتجاه لاستيراد السلاح»، حتى اذا تضمنت شروطه شبهة المساس باستقلالية وحرية استعماله.

٧ - ان تجربة عبد الناصر لكسر احتكار السلاح والاتجاه للتصنيع الحربي علامتان فارقتان في التاريخ العربي الا ان غياب عدد آخر وأساسي من الشروط الموضوعية والعدوان العسكري المباشر قد اجهضا التجربة وقللا من تأثيراتها على اتجاهاتها الاستقلالية الأصيلة.

ثانياً: في مظاهر التبعية.. ونتائجها «قراءة تحليلية للتسليح العربي في علاقته بالتبعية»:

يطرح تعاظم وتنائر الطلب على التسليح في الأمة العربية، على البحث المنظم واجب تجاوز الاهتمام العرضي - الموسمي بالمشكلات الأساسية التي تأتلف مع عوامل وعناصر أخرى تسهم في تشكل مركب التسليح - التبعية.

ان حقل التحليل الموضوعي للتسليح «كعامل»، وفي علاقته بالتبعية «كمركب»، يتأتى ضمن البحث العياني للمجتمع العربي كاطار عام، وهذا بدوره لا يغني عن ضرورة تجلية الخصائص البنيوية الخاصة بالتسليح ذاته، وقراءة تحليلية لجداول ومؤشرات وموازين التسليح العربي الحديثة، ورصد عدد من الاستدلالات العقلية كمعيار وحيد ممكن للتغلب على حظر المعلومات وسريتها في هذا الموضوع البالغ الحساسية. هذا الموضوع - في خطوطه العريضة - ما يبحث فيه هذا الجزء من دراسة التسليح والتبعية.

في تاريخية التسليح - التبعية:

لم يكن التسليح يستأثر بنفس الحجم والأهمية بالنسبة للامبريالية في الحقبة المركنتالية التجارية السابقة عليها. لكن التسليح والحروب المحدودة صارت حلاً وحيداً وأساسياً للخلاص من عهد الركود الاقتصادي الخانق فيما بين الحربين الكونيتين الأولى والثانية.

ومن ثم، تبوأ التسليح مكانته البالغة الأهمية التي يحتلها الآن كجزء عضوي أساسي في بنية الدول الصناعية المتقدمة ونسيج علاقاتها الداخلية وتجارتها الخارجية، وترتب عليه في كثير من هذه الدول ذلك الصعود الكارثوي للسلطة المدمجة العسكر - صناعية التي تستند على التسليح وعلاقاته في رسم سياستها الاستراتيجية تجاه العالم.

أهمية تجارة الأسلحة للعالم الصناعي المتقدم: سوف نرى ان اهتمام الدول الصناعية الكبرى بتجارة الاسلحة قد دفعها

لإنشاء هيئات متخصصة ضخمة للاشراف على تجارة الأسلحة. وعلى سبيل المثال فان الولايات المتحدة الامريكية قد القت بهذه المسؤولية على عاتق وزارة الدفاع وبوجه التخصيص على وكالة معاونة أمن الدفاع التي تنقسم إلى فرعين، بينما ينقسم أحدهما بدوره إلى ثلاثة أقسام تهتم بالصفقات الخاصة وصفقات السلاح مع العالم، وعلى الأخص العالم العربي والشرق الأوسط. وقد حققت هذه الادارة ارباحاً من تجارة السلاح مع الشرق الأوسط بلغت في عام (١٩٧٧ – ١٩٧٨) حوالي ١٥ مليار دولار.

ولدى فرنسا نظام مشابه تقريباً له ثلاثة أقسام رئيسية هي الـ (DAF و DGA و DTAT)، وقد استطاع هذا النظام أن يصدر إلى منطقة الشرق الأوسط ما يعادل ٦٠٪ من مبيعات الأسلحة الفرنسية.

ويعتقد ان جميع الدول الصناعية المتقدمة تمتلك مثل هذه الهيئات والنظم المتخصصة في تسويق وبيع الأسلحة لدول العالم وعلى وجه الخصوص للعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط.

تدفق الأسلحة الحديثة للترسانة «الاسرائيلية»: بمنظور دراستنا فانه لا يوجد أي التباس حول اندراج المشروع الصهيوني في صلب الاستراتيجية الامبريالية تجاه العالم العربي. فالامبريالية لا تتعهد فقط بضمان أمن وسلامة «اسرائيل»، لكنها تؤمن كذلك تدفق الاسلحة المتقدمةوالحديثة[١٣] لضمان التفوق الاستراتيجي على التسليح العربي ودفع العرب لاستمرار البحث عن أسلحة مماثلة في التقدم والكفاءة. ان هذه السياسة الامبريالية لا تضمن فقط نهب الثروات العربية تحت التهديد المباشر للآلة العسكرية الصهيونية، وانما تحقق في نفس الوقت مصلحتها في استمرار «تغريب» الثروة العربية واستقطاع جزء هام وأساسي منها للانفاق التسليحي والعسكري.

نفقات التسليح.. والتبعية: تتصدر نفقات التسليح العسكري العربي قائمة العوامل التي تساعد على تكريس التخلف، وتسهم في تحويل علاقات التخصص الدولي والتبادل اللامتكافئ إلى علاقات سيطرة وتتبيع على الأمة العربية. فتقديرات الانفاق التسليحي في العالم العربي حسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية للعام (١٩٧٩ – ١٩٨٠) لثماني دول عربية فقط هي: مصر، السعودية، الجزائر، المغرب، الاردن، سورية، الجماهيرية الليبية، العراق، وصلت إلى حوالي ٢٣,٤ مليار دولار في أقل التقديرات. فإذا وضعنا في الاعتبار الدالة الديناميكية الصاعدة لهذا الرقم (معدل الانفاق العسكري العربي يتزايد سنوياً بنسبة ١٥ إلى ٢٠٪)، ندرك أثر هذا الانفاق على البنى الاقتصادية للعرب والتي يصار إلى استنزاف مواردها وثرواتها الطبيعية والانتاجية وحرمانها من الحصول على أصول مالية استثمارية لقاء هذا النشاط التصديري العالي.

والحاصل ان القوى العظمى تفرض على الأمة العربية شكلاً فجاً من العلاقات اللامتكافئة في عملية ومعادلة التبادل، فيحصل العرب مقابل أصولهم العينية – على أصول عينية استهلاكية غير منتجة، وعلى رأسها «السلاح والتسليح».

هذا الانفاق العالي من الدخل العربي القومي (حوالي ١٠,٤٪) يسهم في توسيع الهوة الفاصلة بين النمو والتخلف، ويجد مردوده مترجماً في اشكال السيطرة على جميع الاصعدة، وتأتي التبعية كتتابع منطقي لهذه الاستراتيجية الاستعمارية.

طبيعة الانفاق التسليحي: الانفاق التسليحي لا يتميز بهذه الخاصية الدينامية في معدلاته فقط وانما يمتلك طبيعة [استدارجية] نتيجة المتطلبات المركبة التي لا غنى ولا استغناء عنها. وتتمثل في الانفاق العالي على أوجه النشاطات المتعددة والتي أهمها:

– نفقات التجهيزات العسكرية.

– نفقات الصيانة والاصلاح.

– نفقات التدريب [تكاليف بيان عملي هجومي للواء مدرع مدعوم بالمشاة الميكانيكية والمدفعية، والطيران تعادل ٥٠٪ من تكلفة هجوم حقيقي، وتصل نسبة الانفاق على المحروقات في التدريب ٧٠٪، ومن الذخائر ٢٥٪... الخ].

– نفقات الاحلال والتجديد.

– نفقات أجور الخبراء والمستشارين الاجانب: [تصل تقديرات عددهم في الوطن العربي إلى بضعة آلاف].

– نفقات البنى التحتية الأساسية للجيش: [الطرق، والمطارات، والموانئ ومراكز التدريب والتسهيلات العسكرية.. الخ]، وكمثال، فإن دولة عربية واحدة هي المملكة العربية السعودية وقعت اتفاقاً طويل الأجل لمشتريات عسكرية في تشرين الثاني – نوفبر ١٩٧٦ مع الولايات المتحدة الامريكية قيمته ٤,٤ بلايين دولار. وقد استلزم الاتفاق مع شركات امريكية لتشييد وتجهيز بنى تحتية أساسية وصلت كلفتها إلى ١٦ بليون دولار، كما حصلت شركات الانشاء الامريكية على عقود قيمتها ٥ بلايين دولار(١٤).

– نفقات حالة التأهب والحشد التكتيكي والاستراتيجي شبه الدائمة.

– النفقات المترتبة على فوائد الديون العسكرية المباشرة وغير المباشرة.

وهذا الانفاق هو وحده الانفاق [المنظور]، وهناك عشرات الاشكال من الانفاق السري والضمني.. الخ، وهو يمثل عبئاً آخر لا بد من حساب ورصد تأثيراته على بنية الالحاق والتتبيع. (أعباء تحويل الاقتصاد المدني إلى اقتصاد حرب، تعطيل الخطط الاقتصادية وتفكيك الاقتصاد، التأثير على الاستهلاك وبناء المخزون الاستراتيجي ومصاريف الأمن والانضباط العسكري... الخ).

في خصوصية التسليح – التبعية: من أجل تفسير مركب التسليح – التبعية، يجب تجاوز المفاهيم العامة، والانتقال من علاقة التسليح «كانفاق» اقتصادي إلى ما هو خاص في بنية التسليح ذاتها.

بداية، لا بد من عرض بعض المسلمات المضمرة في بنية التسليح ومنطقه الداخلي:

– السلاح ليس سلعة «محايدة»، ولا هو خاضع لعلاقات التبادل الحر، بقدر ما هو «سلعة» سياسية استراتيجية لها قانونها الخاص.. وسوقها الخاص. وعامل الدمج وتوسيع الأسواق قد لا يصلح وحده لتفسير حركة تجارة السلاح، فكل صفقة حتى ولو كانت صغيرة، تخضع عملياً لعدد كبير من الاعتبارات السياسية – الاقتصادية، ومتطلبات الأمن القومي وتقديرات الموقف العالمي وميزان القوى الدولي.. الخ.

– ان سوق السلاح هو بمعنى دقيق «سوق المحتكر»(١٥). وفي هذا السوق تنعدم المرونة في العرض الناجمة عن الاحتكار ويتضاءل التكافؤ بين طرفي التعاقد.

– كل صفقات السلاح في العالم تنطوي في ذاتها على روابط سياسية وتتبيع ضمني.

– التسليح يؤدي بالضرورة لاعتناق الجيش النظرية العسكرية والعقيدة القتالية للدولة المصدرة، وبالتالي المنحى العقائدي والتنظيمي لها.

التسليح أو المدخل إلى التبعية: علاقة التسليح بالتبعية لا تتوقف على علاقته بالانفاق وتأثيراته على الاقتصاد القومي،

وتتجاوز هذه العلاقة أيضاً المسلمات العامة التي أوردناها إلى ما هو خاص في التسليح بما يمثل مدخلاً للضغط والتبعية :

– التوازن النووي والردع المتبادل شبه المستقر تطورا استراتيجيا في اتجاه منحى المجابهات المحدودة – الحرب المحدودة ؛ بما يعني العودة لاحياء المبدأ الكلاوزفيتزي العسكري [التصعيد إلى الحدود القصوى] مع التحسين الأقصى في وسائط الحرب والتسليح العسكري وتطوير العامل اللوجستيكي وأدواته . هذا التطور والتعقد التكنولوجي الفائق في الوسائط الكلاسيكية عكسا نفسهما على علاقة التسليح – التبعية في عدد آخر من المتغيرات :

– التطور التكنولوجي الفائق عكس نفسه في التكلفة[١٦] الباهظة التي تتحملها الدول المستوردة ، ومنها الدول العربية بشكل خاص .

– التعقد التكنولوجي يفتح الباب واسعاً أمام «الخبراء الاجانب والمستشارين المتخصصين» ، وهؤلاء يلعبون دوراً مزدوجاً في الجيش وسياسة الدول .

– ضرورة ايفاد بعثات عسكرية عربية للدولة المصدرة للتدريب على الأسلحة الجديدة بما يعني «اعادة تربيتهم سياسياً وعسكريا».. ويسمح بتسريب ضغوطات متنوعة واغراءات ، تسلل اجهزة الأمن والمخابرات... الخ .

في الشروط.. والقيود على التسليح العربي : وتتضمن ما يلي :

– ضيق هامش الاختيار أمام المشتري العربي وفرض نوعية وكمية وفعالية وسعر السلاح المستورد .

– حجب الاسلحة الأكثر تقدماً وفرض شروط قصوى على استعمالها . (الحكومة الامريكية لم تقر صفقة صواريخ هوك سطح – جو للمملكة الاردنية عام ١٩٧٥ الا بعد أن جعلتها غير قادرة على المناورة المرنة ولكي تحصر أوجه استخدامها في الاغراض الدفاعية فقط) .

– الاشتراطات الصريحة والضمنية بالامتناع عن نقل السلاح أو تصديره أو اعارته للدول العربية الأخرى .

– فرض البيع «بصورة الربطة» التي تبدأ بثمن تطوير الاسلحة إلى السلاح وقطع غياره والصيانة والخدمات الادارية واللوجستيكية .

– منع الدول العربية من التعامل مع مصدرين آخرين للسلاح[١٧] بحجة الأسرار الاستراتيجية العليا ومنع المنافسة .

– التحكم في مواعيد التوريد والتسليم .

– تحميل صفقات السلاح التزامات واعباء اقتصادية ملحقة (في عام ١٩٧٦ مثلاً كانت نسبة ٤٠٪ فقط من الصادرات الامريكية العسكرية في شكل اسلحة بينما كانت ٦٠٪ منها معدات نقل وبناء طرق وموانئ ومصاريف تموين وتدريب . .الخ) .

استدلالات عقلية : نظراً لطابع السرية والحظر المفروض على المعلومات الخاصة بموضوع التسليح ، فإن حقل التحليل لا بد وأن يتجه صوب أمثلة مباشرة وغير مباشرة لاستخلاص عدد آخر من الاستدلالات على علاقة التسليح بالتبعية ، وهي على الشكل التالي :

– ضغوطات اقتصادية – سياسية لتفضيل المنتجات العسكرية ، حيث يتبادل الاقتصاد والتسليح موقعيهما في اتجاه فرض شروط تصب في قنوات التتبيع وروافدها . فقوة الدول العظمى تستطيع ممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي لتفضيل

منتجاتها التسليحية، حتى لو وقفت الاعتبارات الفنية والعلمية والمالية في غير صالحها.

كما حدث في صفقة الدبابات (M-60) الامريكية التي اشترتها ايطاليا على الرغم من انها جاءت متأخرة عن الدبابة ليوباردو الالمانية، وام اكس - ٣٠ الفرنسية، في سلسلة من الاختبارات[١٨].

- ضغوطات على الدول الأخرى لمنع تسليح دول محددة: نشرت صحيفة لوموند الفرنسية «ان جزءاً من السلام الامريكي في المنطقة يتمثل في اقصاء فرنسا عن اسواق السلاح هناك تأمنياً لاحتكار امريكي يعزز ادارة كارتر على مصر واسرائيل»[١٩].

- صيانة الاسلحة.. وضغوطاتها، حيث تحتل مسألة صيانة الأسلحة وقطع غيارها أهمية قصوى في تسليح الوطن العربي، وهي مسألة أساسية تدخل في صلب عملية حساب موازين القوى، ومعروف ان صيانة الطائرة العسكرية أهم من امتلاكها، وانها بدون قطع غيار بديلة تصبح جسماً من الحديد الخردة غير صالح للطيران.. ونذكر ان الولايات المتحدة توقفت في ايار-مايو ١٩٦٧ عن موالاة الاجهزة المشتراة منها بالصيانة تلك التي كانت تستخدمها الصناعات الحربية المصرية لتطوير وانتاج المحرك المصري النفاث [هـ ٣٠٠] مما ساعد مع عوامل أخرى على توقف هذه الصناعة الهامة.. والامثلة في الوطن العربي كثيرة..

- الجسور الجوية.. والردع والدعم الخارجي. ويتأثر القرار العربي الاستراتيجي باحتمالات الجسور الجوية على طرفي الصراع وبحسابات الردع والدعم الاجنبي للعرب وضدهم، وهذه العوامل تدخل في صميم التأثير على القرار الاستراتيجي المستقل.

وفي خطاب للرئيس الراحل جمال عبد الناصر (في ١٩٦٥/٧/٢٣) قال: «امريكا طلبت منا الآتي: أن نتعهد للولايات المتحدة بعدم انتاج اسلحة ذرية، وان يكون للولايات المتحدة حق التفتيش في بلادنا حتى لا ننتج أي أسلحة ذرية.. وان نتعهد للولايات المتحدة بان لا نستمر في انتاج الصواريخ، وان نتعهد لهم بحق التفتيش حتى لا ننتج الصواريخ.. وان احنا نحدد جيشنا بالحالة اللي وصل اليها ولا نزيد جيشنا بأي حال من الأحوال»... وأضاف عبد الناصر: «في سنة ٥٣ طلبنا من أمريكا مساعدات بالنسبة للاسلحة.. ووافقوا يدونا أسلحة مجاناً ولكن اشترطوا انهم يدونا مجموعة من الضباط الامريكان مع الأسلحة علشان تفتش على هذه الأسلحة... وفي سنة ١٩٦٤ اتكرر نفس الكلام»[٢٠].

ونحن نعتقد ان هذه الضغوطات ما تزال تتكرر.

قراءة في الميزان الرقمي للتسليح العربي - الاسرائيلي

الميزان الرقمي للتسليح العربي - الاسرائيلي لا يعدّ بحد ذاته ميزان قوى واقعياً لان العلم العسكري يضع في حساباته عدداً من العوامل الأخرى التي قد يكون لها تأثير أهم من مجرد رصد الحساب الرقمي في ميزان القوى.

وفي حدود هذه الدراسة، فإن قراءة الميزان الرقمي للتسليح - العربي - الاسرائيلي تطرح عدداً من التساؤلات المشروعة عن علاقة التسليح - بالتبعية.

أولاً: ملاحظات أولية على جدول ميزان القوى الرقمي: وهي كالتالي:

١ - يحتوي الجدول على بعض الأرقام التقريبية خصوصاً فيما يتعلق بميزانية التسليح في بعض الدول العربية. وهناك

أكثر من علامة استفهام حول الأرقام الواردة أمام ميزانيات بعض الدول العربية التسليحية.

٢ – أمام سرية المعلومات الخاصة بصفقات الاسلحة، اعتمدنا ارقام أعوام ٧٦، ٧٧، ٧٨، حساب صفقات الاسلحة عام ١٩٧٩.

٣ – في الطائرات المقاتلة حسبنا حجم الطائرات المصرية بعد حذف أعداد كبيرة من الطائرات السوفياتية التي لم تعد صالحة للقتال نظراً لافتقاد قطع غيارها وأعمال الصيانة.

٤ – هناك عدد من الأسلحة لم نأت على ذكرها (الكاسحات) قانصات الغواصات، سفن الدعم.. الخ)، واكتفينا بالاسلحة الأساسية مع عدم اغفال أهمية هذه الأسلحة عند حساب ميزان القوى الحقيقي.

٥ – مصدر الجدول مجموعة من الوثائق الدولية الهامة واستنتاجات خاصة، والمصدر الأساسي هو التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية – لندن (١٩٧٩ – ١٩٨٠).

يتضح من أرقام جدول المعلومات[٢١] العسكرية الخاص بميزان القوى الرقمي ان هناك تفوقاً كمياً على جميع الاصعدة بين التسليح العربي والاسرائيلي. فبينما تمتلك الدول العربية مجتمعة ما يقرب من ٢٢٣٠ طائرة مقاتلة. لا تمتلك اسرائيل سوى ٦٨٠ طائرة مقاتلة. أي ما لا يزيد عن ٣٣٪ فقط مما لدى العرب. بالنسبة للدبابات فإن الدول العربية تمتلك ٩٦٧٧ دبابة. بينما لدى «إسرائيل» ١٦٢٤ دبابة، بنسبة ١٦,٣٪ تقريباً مما لدى العرب من دبابات. ويمتلك العرب ١٦ غواصة بينما لا تمتلك اسرائيل سوى ٤ غواصات، أي انها لا تمتك الا ٢٥٪ مما لدى العرب من غواصات. أما بالنسبة للمدمرات فان العرب يملكون ٥ منها بينما لا تملك اسرائيل أياً منها على الاطلاق.

ومع التسليم بأن هذا الافتراض في اجماله افتراض «نظري» بحت ولا يعكس بأي صورة واقع ميزان القوى السائد الآن، فان هذه الارقام تطرح عدداً من التساؤلات المشروعة نلخصها في النقاط الآتية:

١ – يسهل استنتاج التفاوت الحادث في نوعية التسليح العربي أو على الأقل في بعض الفروع الأساسية فيه، ومثال ذلك التفوق النوعي في سلاح «الجو الاسرائيلي» بما يسمح له بالتفوق الجوي فوق ساحة المعركة والتفوق في التحميل (الطائرات الاسرائيلية تستطيع حمل ما مجموعه ١٤٦٠ صاروخ جو – جو، و١٩٠٢ من الاطنان من حمولات مختلفة).

ويلاحظ هنا ان هذا الاستدلال الذي يعكس الحقائق المجردة لا يعني الامكانية المتوافرة لسد هذه المسافة في التفاوت (عن طريق تحسين وتدعيم المضادات الأرضية والجوية... الخ). أو استخدام التفوق الكمي والنوعي في أسلحة أخرى مثل الدبابات مثلاً.. وهذا بحد ذاته ميدان آخر ويحتاج لبحث آخر.

٢ – وضع قيود وشروط معلنة وضمنية على انتقال السلاح العربي أو اعارته من دولة إلى أخرى. فعلى الرغم من هذا التفوق الكمي لدى العرب الا أن دول الخط الأول لا تستطيع وحدها مواجهة التفوق الاسرائيلي الكمي – النوعي. ولا يمكن رد أسباب عدم انتقال السلاح العربي من دول «النسق الثاني» العراق، السعودية، الجماهيرية الليبية، الجزائر إلى دول المواجهة باستسهال تعليقها على تقدمية أو رجعية هذا النظام أو ذاك، والواضح ان هناك سبباً جوهرياً آخر يتمثل في وضعية التبعية وشروطها وضغوطاتها التي تمنع انتقال هذه الاسلحة التي قد تحدث خللاً استراتيجياً بموازين القوى، كما حدث تاريخياً حينما اعتمد الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت قانون الاعارة والتأجير الذي مكن ونستون تشرشل من مواصلة الحرب ضد النازية.

الجدول رقم (٣)

البلد	القوات المسلحة (بالآلاف)	قوات الاحتياط (بالآلاف)	ميزانية التسليح (بالمليون دولار)	الدبابات	دبابات خفيفة	مصفحة وعربة مدرعة	طائرة مقاتلة	زورق طوربيد	زورق صواريخ	غواصة	مدمرة
مصر	٣٤٥	٥٠٠	٢١٦٨	٢٢٠٠	٨٠	٢٧٠٠	٣٩٠	٣٠	١٦	١٢	٥
سورية	٢٢٧,٥	١٠٠	٢٠٣٦	٢٥٠٠	١٠٠	١٦٠٠	٤٧٦	١١	١٢	–	–
العراق	٢٢٢	٢٥٠	١٦٩٥	١٦٥٠	١٠٠	١٨٠٠	٣٨٠	١٣	١٠	–	–
السعودية	٤٤,٥	–	١٤١٨٤	٦٢٥	٢٦٠	١٠٠	١٥٠	–	١	–	–
الأردن	٦٧,٢	٣٠	٣٨٠	٥٢٠	–	٧٢٠	١٠٠	–	–	–	–
الجماهيرية الليبية	٤٢	–	٤٤٨	١٢٠٠	–	٨١٥	١٧٠	–	١٦	–	–
الجزائر	٨٨,٨	١٠٠	٦٠٥	٤٠٠	٥٠	٤٥٠	١٨٠	١٢	١٢	٢	–
المغرب	٩٨	–	٩١٧	١٥٠	١٢٠	٣٦٥	٧٠	–	–	–	–
السودان	٥٢	–	٢٤٤	١٣٠	٣٠	٢١٠	٤٢	–	–	–	–
تونس	٢٢,٢	–	١٥٦	٣٠	٢٠	٥٠	٢٢	–	٣	–	–
اليمن الشمالية	٣٩,٨٥	–	٦٠	٥٠	–	١٢٠	٣٠	٣	–	–	–
اليمن الجنوبية	٢١,٣	–	٤٣,٧	٢٠٠	–	٢٠	٣٣	٢	–	–	–
عُمان	١٣	–	٤٥٧	غ.م.	–	٣٦	٣٦	–	–	–	–
الكويت	١٠	–	٢٠٦٠	٦٢	٥٠	١٣٠	٧٠	–	–	–	–
لبنان	١٨	–	١٣٠	٦٠	٨٠	٣٥٠	٢٢	–	–	–	–
دول الخليج	٢٨,٤	–	١٠٠,٦	غ.م.	٨٠	٢٣١	٤٠	–	–	–	–
اسرائيل	٢٢٢	٦٢٤	١٦٢٤	٣٥٣٥	٣٥	٤٥٠٠	٦٨٠	٦	٢٤	٤	–

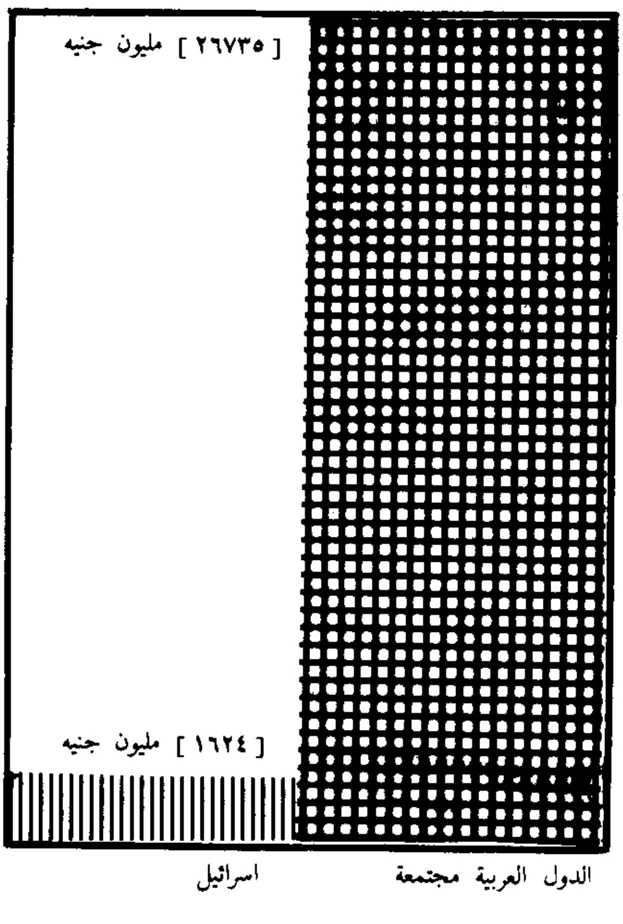
٣ – وضع قيود وشروط على استعمال الاسلحة الاستراتيجية، وقد ذكرنا فيما سبق مثال صفقة شبكة الصواريخ الامريكية من طراز «هوك» للاردن. ومعروف أيضاً أن لدى أكثر من قطر عربي صواريخ استراتيجية بعيدة المدى من طراز (سكود –P/ب) مداه حوالي ٢٨٠ كيلو متراً، وصواريخ متوسطة المدى (فروغ–٧). ولديها أيضاً شبكة من الصواريخ أرض ـ جو المتقدمة من طرازات هوك، وهوك المعدل، وتندربيرد، وكروتال، وصواريخ هاربوون بحرية سطح – سطح.

لكن استخدام هذه الاسلحة يدخل في اطار «القرارات الاستراتيجية» وهي في الأغلب قرارات لا تتمتع بقدرات استقلالية واسعة.

٤ – فرض خطة تسليحية ذات افق جزئي وعدم السماح بسد الثغرات في التسليح العربي.

الشكل (٣)

الانفاق التسليحي في الدول العربية.. وإسرائيل عام (١٩٧٩ – ١٩٨٠) بالمليون دولار.



٥ – فرض وتغذية عدد كبير من الصراعات الجانبية والبؤر الثانوية لاستنزاف الجزء الأكبر من الجهد العسكري والانفاق والتسليحي. واحتجاز قدرة الدعم العربي على الحشد الاستراتيجي ضد العدو الاسرائيلي. ومثال ذلك التهديد الدائم بغزو الخليج واحتلال منابع النفط والصراعات العربية الجانبية (صراع الصحراء المغربية – واليمن – اليمن.. الخ).

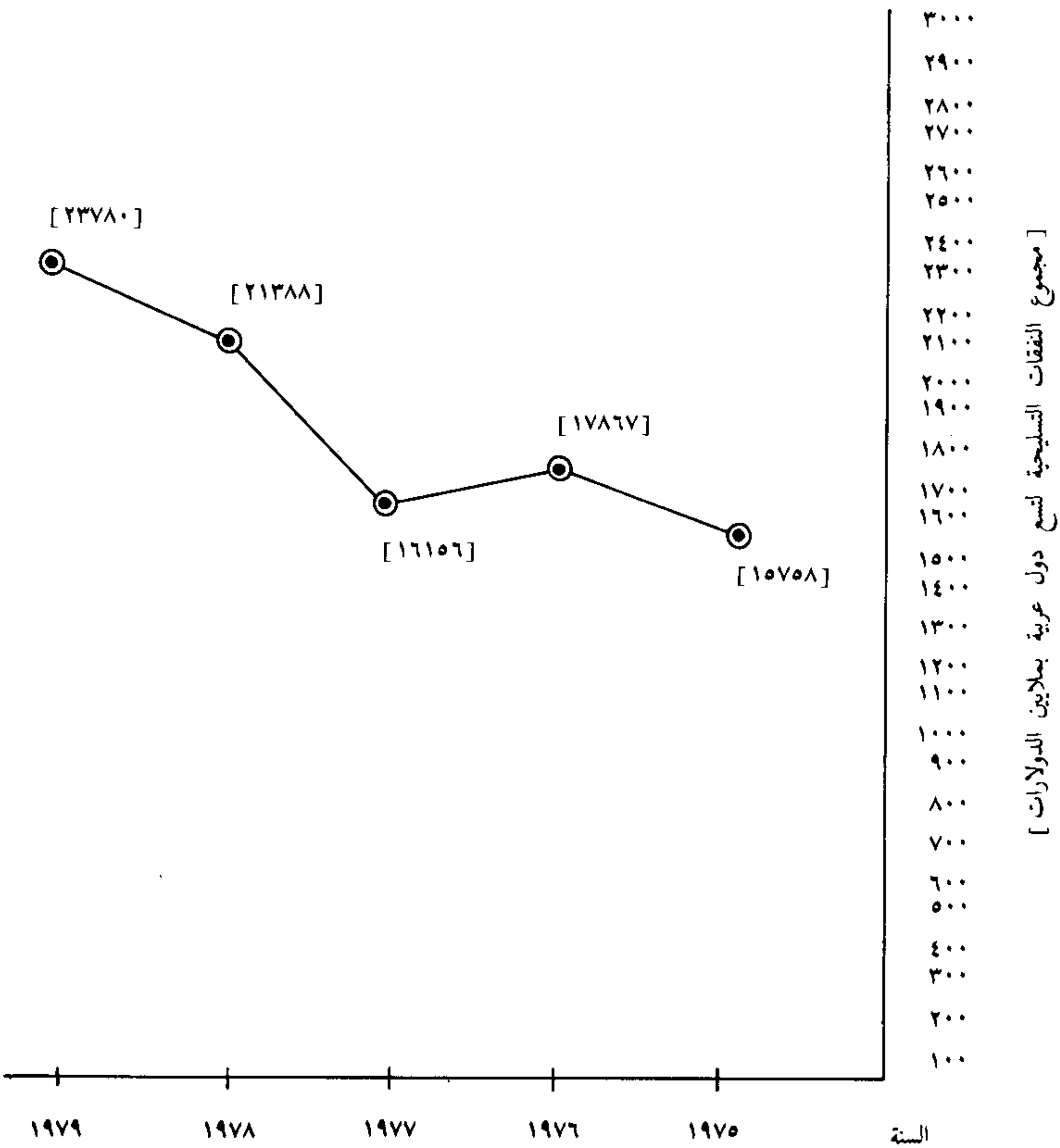
وهناك عشرات النتائج التي يمكن قراءتها واستنتاجها من جدول ميزان القوى الرقمي، لكن في حدود دراستنا حول التسليح – التبعية تبقى هذه النتائج هي الأهم دلالة على العلاقة المركبة الحاصلة بين التسليح والتبعية.

قراءة احصائية للشكل (٣):

يظهر الانفاق التسليحي في الشكل (٣) بالنسبة للدول العربية... وإسرائيل ان مجموع الانفاق التسليحي بالنسبة للدول العربية (١٦ دولة هي مصر، سورية، العراق، السعودية، الاردن، الجماهيرية الليبية، الجزائر، المغرب، السودان، تونس، اليمن الشمالية، اليمن الجنوبية، عمان، الكويت، لبنان، ودول الخليج) وصل إلى **٢٦٧٣٥** مليون جنيه، بينما وصل الانفاق التسليحي في اسرائيل إلى **١٦٢٤** مليون جنيه وذلك في العام (**١٩٧٩ – ١٩٨٠**)[٢٢]، ونلاحظ ضخامة الانفاق العربي على التسليح (يصل إلى حوالي ١٠,٤٪) كمتوسط من الدخل القومي العربي. والأهم من ذلك هو الفرق الكامن بين هذا الانفاق التسليحي لدى الدول العربية ولدى اسرائيل:

بالنسبة للعرب يمثل هذا الانفاق جزءاً من سياسة الامبريالية في نهب واستنزاف الثروات القومية بإجبارها على تحويل ارباحها مرة أخرى إلى المراكز الصناعية المتقدمة المتحكمة في صناعة وتجارة السلاح. بينما يمثل الانفاق العسكري الاسرائيلي تحويلات من المركز الامبريالي الامريكي لهذه القاعدة الامبريالية المتقدمة لدعم دورها في المنطقة كأداة قمع وسيطرة وحارس للمصالح الامبريالية.

الجدول رقم (٤)

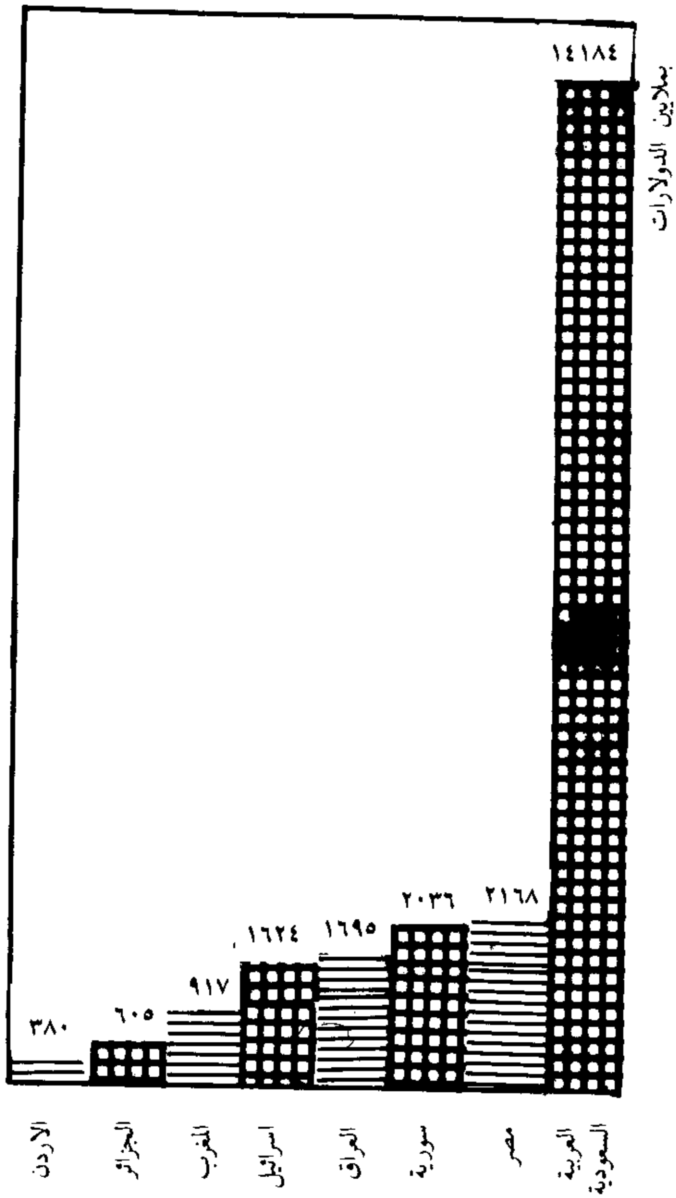


معدلات التزايد في الانفاق التسليحي العربي لتسع دول عربية في السنوات الخمس السابقة (١٩٧٥ - ١٩٧٩) مقدراً بملايين الدولارات.

قراءة للجدول رقم (٤)

يوضح الرسم البياني النفقات التسليحية العربية بملايين الدولارات في السنوات الخمس الماضية لتسع اقطار عربية وسوف نلاحظ الدالة الديناميكية المتصاعدة لهذا الانفاق التسليحي التي تؤكد كل الشواهد والمؤشرات على استمرار صعودها. وقد يكون من المهم ان نبدي رأينا في «الوضع الظاهري» للانكسار في هذا الخط الصاعد الذي تمثله قراءة نفقات التسليح عام ١٩٧٧ حيث وصل الرقم إلى مبلغ ١٦١٥٦ مليون دولار. والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض يتمثل في ارقام تسليح المملكة العربية السعودية التي انخفضت من ٩٠٣٨ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٧٥٣٩ مليون دولار عام ١٩٧٧. والحقيقة ان هذا الانخفاض غير واقعي لأن السعودية عقدت في هذا العام اتفاقات تسليحية طويلة الأجل، فلم تدرج على ميزانية هذا العام لهذا بدا ان هناك انخفاضاً في الدالة المتصاعدة للانفاق العسكري العربي. وهناك أيضاً أرقام عن الانفاق العسكري في بعض الاقطار العربية لا تعبر مطلقاً عن حجم الصفقات التسليحية التي تسلمتها بالفعل، لذلك قمنا بعملية حساب متوسط حسابي لها وأضفناها تقديرياً. وبالنسبة لبعض الاقطار الأخرى اعتمدنا أرقام انفاقها التسليحي لعام ١٩٧٩ بنفس قيمة العام السابق عليه. والدول العربية التسع التي حسبنا متوسط انفاقها التسليحي هي: مصر، السعودية، العراق، الجزائر، المغرب، السودان، الجماهيرية الليبية، الاردن، وسورية.

الشكل (٤)



الانفاق التسليحي في عام ١٩٧٩ مقدراً بملايين الدولارات.

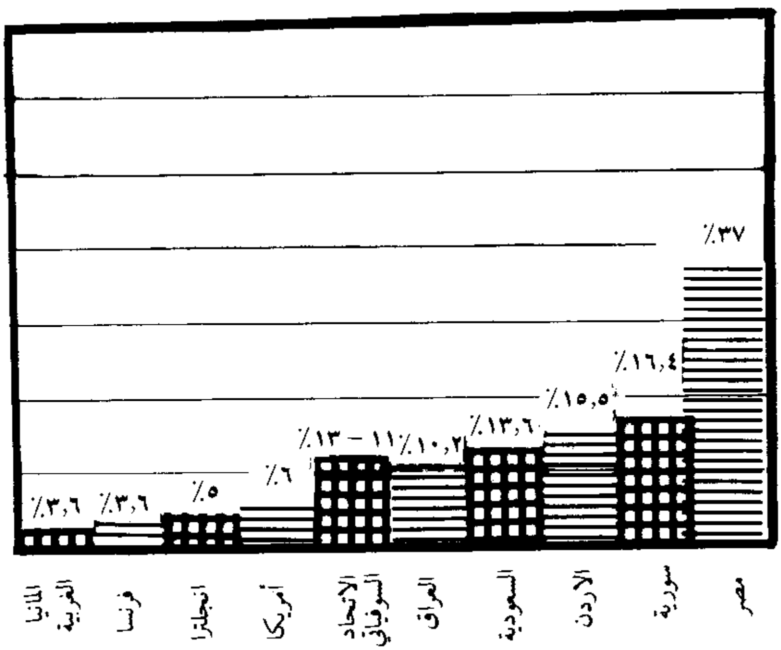
يمثل الشكل (٤) الانفاق التسليحي لسبع دول عربية وإسرائيل في عام ١٩٧٩، مقدراً بملايين الدولارات. ونلاحظ الآتي:

- باستثناء السعودية فإن دول المواجهة مع اسرائيل هي أكثر الاقطار العربية انفاقاً على التسليح.

- هناك أقطار عربية ارتفع انفاقها التسليحي بصورة حادة كالمغرب ثم الجزائر بصورة أقل. فالمغرب كانت تنفق على التسليح في عام ١٩٧٨ ما قيمته ٦٨١ مليون دولار، وأنفقت عام ١٨٧٩ مبلغ ٩١٧ مليون دولار. أما الجزائر فقد قفز رقم انفاقها على التسليح من ٣١٢ مليون دولار عام ١٩٧٦ إلى ٦٠٥ ملايين دولار عام ١٩٧٩. وهذا يعني ان صراع الصحراء يستنزف من الأمة العربية رصيداً ضخماً تخصصه للتسليح الذي يصب في القناة القومية ويتوزع في مسارب جانبية.

- ان اللاتناسب في الانفاق التسليحي بين الدول العربية المواجهة لإسرائيل والأخرى البعيدة جغرافياً عن حدود فلسطين المحتلة هو وضعية تفرضها شروط التجزئة، بينما تفرض المعركة القومية للعرب التنسيق والتناسب في تحمل الاقطار العربية لنفقات التسليح الحربي.

الشكل (٥)



النسبة المئوية للانفاق التسليحي بالنسبة للدخل القومي عام (١٩٧٨ - ١٩٧٩).

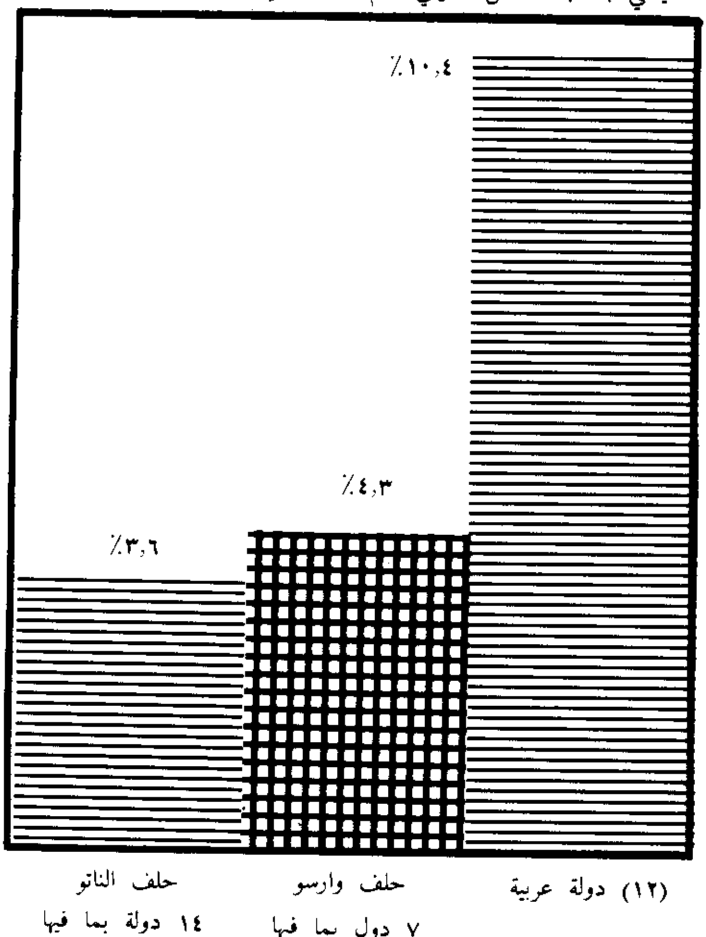
ويتضح من الشكل (٥) ان النسبة المئوية للانفاق التسليحي بالنسبة للدخل القومي تتمثل في التالي:

- أولى الحقائق تتمثل في ارتفاع نسبة الانفاق التسليحي بالنسبة للدخل القومي في الاقطار العربية المواجهة لإسرائيل (مصر ٣٧٪ ، سورية ١٦,٤٪ ، الاردن ١٥,٥٪) بما يحمل هذه الدول اضافة إلى المشاكل الاقتصادية ضغوطات سياسية وعسكرية ضخمة.

- نلاحظ أيضاً هنا ارتفاع الانفاق التسليحي بالنسبة للدخل القومي في الاقطار العربية بصورة عامة عن الانفاق التسليحي بالنسبة للدخل القومي في الدول الصناعية المتقدمة والمنتجة والمصدرة للسلاح.

الشكل رقم (٦)

متوسط الانفاق التسليحي بالنسبة للدخل القومي عام ١٩٧٩ في ١٢ قطراً عربياً وحلف وارسو ، حلف الناتو.



ويتضح من هذا الشكل ما يلي :

– بالنسبة للدول العربية ، حسبنا متوسط الانفاق التسليحي لـ ١٢ قطراً عربياً عام ١٩٧٩ وذلك بالنسبة لدخلها القومي . ووصلت النسبة إلى ١٠,٤٪ .

– بالنسبة لدول حلف وارسو (٧ دول بما فيها الاتحاد السوفياتي) ، اتضح فيها ان متوسط نسبة الانفاق على التسليح بالنسبة للدخل القومي هو نحو ٤,٣٪ .

– بالنسبة لدول حلف الناتو (١٤ دولة بما فيها الولايات المتحدة الامريكية) اتضح ان متوسط نسبة الانفاق على التسليح بالنسبة لدخلها القومي تصل إلى نحو ٣,٦٪ .

ملحوظة : الدخل القومي للدول العربية هو نحو ١٧٠٠٥ بليون دولار .

الدخل القومي للولايات المتحدة الامريكية هو ١٨٩٠ بليون دولار .

الدخل القومي للاتحاد السوفياتي هو ٧٠٠ بليون دولار .

الارقام عن "MILITARY BALANCE, 79 — 80"

الجدول رقم (٦)

اسم الدولة	تصدير الاسلحة مقدراً بمليارات الدولارات	العام والمصدر
الولايات المتحدة	٤,٨٥	عام ١٩٧٥ MILITARY EXPENDITURES AND ARMS TRANSFERS US ARMS CONTROL AND DISARMAMENT AGENCY US DEPARTMENT OF STATE, Washington.
الاتحاد السوفياتي	٢,٦١	
فرنسا	٠,٥٠	
بريطانيا	٠,٣٨	
المانيا الغربية	–,٢٦	
ايطاليا	–,١٠	

يوضح هذا الجدول أهم الدول الصناعية التي تحتكر تصدير الأسلحة في عام ١٩٧٥ ، وواضح أن هذه الارقام قد قفزت إلى الأمام بخطوات واسعة في الاعوام التالية .

تستورد دول الشرق الأوسط ، وخصوصاً الدول العربية ، حوالي ٣٢٪ من مجموع الاسلحة التي تستوردها كل دول العالم . وتصدر فرنسا وحدها حوالي ٦٠٪ من اسلحتها للعالم العربي ، ويحصل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

على نصيب الاسد في صفقات التسليح العربي. صرح الكونت كورادو اغوستنا رئيس مجموعة اغوستا للصناعات الحربية بان أكبر عملاء تجارة الاسلحة الايطالية هو العالم العربي(٢٣).

ثالثاً: من اسار التبعية إلى ملكوت التحرر والاستقلالية [مشروع قومي.. وحلول مقترحة]

الإلحاح على انعتاق عربي يقف عند – ولا يتجاوز – بنى التبعية في التسليح فقط هو – بافتراض حسن النية – تعبير عن رؤية رومانسية وحيدة الجانب.. وتلتقي هذه الدعوة مع الدعوات الاقتصادية لخفض نفقات التسليح العربي بحجة توجيه الفائض القومي للتنمية [الليبرالية – أو المخططة]، والدفع في اتجاه التنافس السلمي الحضاري في المنطقة العربية طريقاً وحيداً للتحرر من التخلف والتبعية.

اننا نقف في صف الافتراضات النظرية الجادة التي برهنت على ان سيطرة القوى العظمى على السوق العالمي هي التي تعمل على تباعد المسافة الفارقة ما بين الدول الصناعية والدول المتخلفة، لهذا، **فالامبريالية تبقى هي جوهر المشكلة**، ومحاولات «التنمية» التي جرت في اطار قوانين المنظومة العالمية قد سقطت بعد دورات لاهثة من «التعاظم» في دوائر التخلف.. والتبعية. وهكذا فإن دعوات «خفض الانفاق العربي على التسليح»، تعني في الواقع الانتقال من حالة المقاومة إلى وضعية الاستسلام الكامل، وتأبيد التخلف. والحاصل ان الوطن العربي لا يتعرض فقط لتأثيرات القانون العام، وانما يمثل الكيان الصهيوني آلة الامبريالية العسكرية التي تفرض مباشرة حالة التخلف وشروط التبعية، فنهب الثروات العربية وفرض الاستهلاك المسبق لاقتصادياته المفككة انما يتمان تحت الارهاب المباشر لآلة الامبريالية العسكرية المصوّبة إلى رأس الأمة العربية.

لهذا فإن كل وهم بامكانية «تنمية» في ظل هذه الآلة وداخل نساق المنظومة العالمية هو في الواقع عملية تضليلية مقصود منها احداث خلل استراتيجي بموازين القوى وتأمين التفوق الاستراتيجي للعدو الذي يعني وضع عوائق أكبر بما لايقاس أمام الجهد المكرس للانعتاق من التخلف والتبعية.

ان مواجهة هذه الآلة العسكرية **أولية** لا غنى عنها ولا يمكن القفز فوقها في عملية **تاريخية طويلة الأمد وحثيثة** للافلات من التخلف والتبعية.

وإذا كانت التبعية حالة امبريالية معقدة من العلاقات والبنى فإن مواجهتها في الوطن العربي تتأتى عبر استراتيجية عربية متكاملة. ونقطة البدء كامنة في هذا الوعي الضمني الذي تمتلكه الجماهير العربية حول تاريخها المشترك وإرادة التحرر التي هي بالاساس المشروع العربي القومي للانعتاق من التبعية والتخلف.

والتعبئة يجب أن تتم على صعيد مشروعي قومي استراتيجي يحرر السياسية العربية والاقتصاد والايديولوجية والتسليح.. الخ من كل أثر للتخلف والتبعية. وبالنظر إلى خصوصية المجال الذي نبحث فيه – التسليح العربي – فاننا نطرح هنا ثلاثة مستويات مقترحة لهذا المشروع على صعيد التسليح:

المستوى الأول: وهو مستوى المشروع العربي القومي أو الاستراتيجية العربية المتكاملة للتحرر والتنمية. وهذه الاستراتيجية يجب أن ترى العالم العربي، كوحدة تاريخية وموضوعية قادرة على نفي التجزئة وعواملها، وتعمل على الحفاظ

على الثروة القومية العربية ومنع استنزافها، واحداث تغيير جذري في الاقتصاد العربي بقطع وشائج الالحاق والتتبيع، والانفصال النهائي عن انساق التقسيم الدولي والتقدّم لصياغة مشروع قومي عربي لمركز عربي متكامل ذاتي النمو، هذا المشروع العربي مدعو للنضال المشترك مع دول العالم الثالث التي تعاني من نفس شروط التخلف المفروضة عليها لإقرار نظام اقتصادي عالمي جديد[٢٤].

هذه الدراسة في اطار حدودها تسعى فقط لتسمية هذا المستوى الأساسي بينما تتسع لعرض ومناقشة المستويين التاليين:

المستوى الثاني: ويبحث في «الممكن العربي» الذي يتجسد في استراتيجية ذات منحى عملي، تلك التي يمكن ان تتحدى المعطى «المطلق» للتبعية في مجال التسليح، وتحاصر تأثيراته السلبية بحيث **تُقلِّص إلى الحد الأدنى** قدرة المورد المحتكر على ممارسة ضغوطاته **وتزيد إلى الحد الأقصى** القدرة العربية على إدارة صراعاتها مع اعدائها بشكل أكثر استقلالية.

هذا هو عنوان المستوى الثاني الذي يتفرع بعد ذلك للبحث في قضايا عيانية تواجه واقع التبعية في علاقاتها بالتسليح العربي. وسنعرض بعدها المستوى الثالث.

١ - التصنيع الحربي العربي والاحتكارات الدولية:

ان دراسة حركة تجارة الاسلحة في العالم تظهر بجلاء الطابع الاحتكاري لها. فيحتكر كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي الصدارة في انتاج وتصدير الاسلحة للعالم وتتبعهما - ولكن بمسافة واسعة نسبياً - كل من فرنسا، وبريطانيا، والمانيا الغربية وايطاليا.. الخ.

والمعروف ان منطقة الشرق الأوسط بأغلبيتها العربية تحصل على أعلى نسبة من تجارة واستيراد الأسلحة في العالم، حوالي ٣٢٪.

ومن الاحتكار إلى الحاجة الموضوعية للتسليح تتوالد شروط التخلف والتبعية، وفي الخط المواجه لها، تتوالد وتتنامى الحاجة إلى تصنيع حربي عربي.

الحاجة الموضوعية للصناعة الحربية العربية:

على الرغم من الاعتقاد اليقيني بأهمية التصنيع الحربي العربي كحجر زاوية لأي مشروع عربي قومي باتجاه خلق وتدعيم قوى عربية ذاتية. فإن هناك عدداً من النقاط الموضوعية التي يجب ان تؤخذ في الحسبان في هذا المشروع.. وهي:

١ - ضعف القدرة التكنولوجية واللوجستيكية لتشغيل مثل هذه المشاريع الضخمة الذي يؤدي إلى اعتماد التصنيع الحربي العربي على التكنولوجية المستوردة، وهذه بدورها تحمل مسارب أكيدة لضغوطات وشروط أجنبية عبر الوضع الدولي والقانوني للترخيص بالانتاج، والقيود التي توضع على كميته واستعماله واعادة تصديره.. الخ.

٢ - بالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية والسياسية لتكنولوجية السلاح، فإنه من المتوقع حصر حق الانتاج في اطار تكنولوجية «متخلفة» نسبياً، ويعتبر تعاقد هيئة التصنيع العربية لانتاج الصاروخ [سوينغ فاير] البريطاني مثالاً واضحاً على ذلك.

٣ - ان التصنيع الحربي مرتبط بوجود صناعات ثقيلة لها قواعدها الصناعية الضخمة، وطاقاتها الانتاجية العالية وشبكة هائلة من البنى التحتية اللازمة لهذا التصنيع بما يستلزم انفاقاً باهظاً دون مردود ربحي عال وسريع.

وإلى جانب هذه النقاط الموضوعية هناك من يرى أن مصلحة الدول العظمى المصدرة للسلاح تتوافق مع اقامة صناعات حربية محدودة في الدول المستوردة لتحقيق ارباح عالية من تصدير حقوق التصنيع وملحقاتها عالية التكلفة، وأيضاً للحد من التكلفة الاضطرارية للجسور الجوية التي تقوم بتعويض الخسائر والهالك في الوسائط الحربية، ونقلها من اماكن انتاجها الاصلية البعيدة إلى مسرح العمليات الحربية كما حدث في حرب تشرين اكتوبر ١٩٧٣. حيث نقل الجسر الجوي السوفياتي إلى كل من مصر وسورية ١٥ الف طن من الأسلحة والذخائر بالاضافة إلى ٦٣ الف طن من المعدات العسكرية التي تم نقلها بالجسر البحري ليصبح مجموعها ٧٨ الف طن. بينما نقل الجسر الجوي الامريكي معدات عسكرية وذخائر متطورة لإسرائيل تقدر بحوالي ٢٢٣٩٥ طناً بالاضافة إلى ٥٥٠٠ طن نقلتها طائرات العال الإسرائيلية، و ٣٣٢١٠ اطنان نقلها الجسر البحري الامريكي لاسرائيل بمجموع يصل إلى ٦١١٠٥ اطنان.

وعلى الرغم من شرعية ووجاهة هذه النقاط فإن التصنيع الحربي العربي ما يزال يكتسب أهمية بالغة للاسهام في تحرير الارادة العربية، وتوسيع القاعدة الأساسية للانتاج الصناعي وتشييد البنى التحتية الأساسية للصناعة والاستفادة من التطور والتقدم التكنولوجيين، وإعداد اجيال من العلماء والباحثين والفنيين والعمال المهرة. وقد لا يكون من المهام الآنية والمتوقعة للصناعة الحربية العربية الدخول في مناقشة لا متكافئة مع الصناعات الحربية المتقدمة الا انها يمكن، حتى في حدود هذه الظروف، ان تحقق عدداً من النتائج الجيدة في الاتجاهات التالية:

١ - كسر الاحتكار على المعدات العسكرية بشكل عام تجاه هيئة التصنيع للتعاقد مع شركة «**سينكما** الفرنسية» لتصنيع محركات الطائرات، والتعاقد مع شركة **داسو بريفيه** لانتاج طائرات التدريب والدعم التكتيكي «الفاجت» بالتعاون مع شركة «دورنيير» الالمانية الغربية. بالاضافة إلى التعاقد على تصنيع الطائرة المقاتلة الفرنسية ميراج - ٢٠٠٠، مع الاسهام مادياً في ابحاث تطوير هذه الطائرة. وكذلك التعاقد على انتاج طائرة الهليوكبتر البريطانية **لينكس** والصواريخ **سوينغ فاير**. إلى جانب تعهد شركة **طومسون** بفتح مصنع للمعدات الالكترونية في المملكة السعودية[٢٥].

والقول هنا «بتدني» تكنولوجية العديد من حقوق التصنيع التي يمكن ان يحصل عليها العرب مردود عليه بالقدرة العربية المتاحة للتطوير الأقصى في حدود الامكانيات، تماماً كما حدث تاريخياً في تصنيع وتطوير المحرك الاسباني النفاث [هـ ا - ٢٠٠ ب] في المصانع الحربية المصرية، حيث توصلت الخبرة العربية لتطويره بدءاً من عام ١٩٦٤، إلى المحرك النفاث [هـ - ٣٠٠] الذي عبر حاجز الصوت، وتجاوزت سرعته ضعفي سرعة الصوت. وقد تم بالفعل انتاج طائرة حربية عربية - هندية باسم (هـ أ - ٣٠٠) ارتفعت إلى ٤٠,٠٠٠ قدم بسرعة [١٠٠٠] ميل/ساعة وامكانية متوفرة لزيادة السرعة إلى [٢,٢] ماخ. وكان هذا يعني وقتها دخول العرب إلى نادي الدول الست المنتجة للطائرات الاسرع من الصوت في العالم كله.

٢ - توفير فائض ومخزون احتياطي استراتيجي من الاسلحة التقليدية والذخائر والمقذوفات الحربية، حيث يعتقد المفكر الاستراتيجي الجنرال بوفر «أن المعضلة الأساسية التي تعتبر مفتاح كل المسائل الأخرى هي مسألة التموين بالذخائر»[٢٦]. خصوصاً في حرب صدامية كالتي جرت أو ممكن أن تجري في المستقبل وتحتاج إلى كميات هائلة من العتاد والذخائر الحربية، ومع الاعتراف بالدور الهام للتفوق التقني والتكنولوجي الذي ادخل على الذخائر والمقذوفات فإن الصناعة الحربية العربية قادرة على انتاج العديد من الذخائر والمقذوفات التقليدية والمتقدمة نسبياً والتي يمكن - ضمن استخدام عسكري كفؤ - ان تكون لها تأثيرات هامة على المستوى العملياتي وتنتج المصانع الحربية العربية في مصر منذ فترة طويلة عدداً كبيراً من

القذائف والقواذف الصاروخية (قذائف صاروخية جو – أرض) من عيار ٨٠ مم، القواذف الصاروخية ر ب ج ٧، وصواريخ الكاتيوشا ١٣٢م، والغراد ١٢٢ مم، وقد تم مؤخراً تطوير وانتاج الصاروخ **سوينغ فاير** المضاد للدبابات، إلى جانب سيارات «الجيب» والعربات المدرعة.

٣ – كما يمكن للصناعات الحربية العربية ان توفر القاعدة الصناعية والفنيين المتخصصين والمهرة لاعمال الصيانة الحربية، وتصنيع قطع الغيار بما يسد ثغرة هامة في بناء التسليح العربي.

ومن الأهمية بمكان احداث توافق بين العقيدة القتالية للمنظومة العسكرية العربية وبين انتاج التصنيع الحربي العربي بما يعني احداث توازن بين الانتاج الحربي لمتطلبات الحرب النظامية [الحرب المحدودة] والانتاج الحربي لاحتياجات ومتطلبات حرب التحرير الشعبية طويلة الامد.

(ب) استخدام عناصر القوة العربية أو التبعية المتبادلة:

لا شك ان الحاجة الموضوعية للتسليح هي التي تفرض على العرب «قبول» وضعية الضغوطات والشروط التي تفرض على الاسلحة، بينما لا تستخدم الأمة العربية عناصر القوة المتوفرة لديها، والحاجة الموضوعية لدى العالم الخارجي لها، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة النفط الذي تحول من مجرد مادة أولية إلى «طاقة» ببعدها السياسي الاستراتيجي لأحداث تبعية متبادلة. إلى جانب قوة البترو دولار والاستثمارات والودائع العربية لدى الدول الصناعية المتقدمة وتأثيرها المتزايد على النظام النقدي العالمي. ففي أحد التقديرات، تبلغ الفوائض الصافية للاقطار العربية الرئيسية المنتجة للنفط بين (١٩٧٦ – ١٩٨٥) ما يتراوح مقداره بين ٤٤٠ و ٦٠٠ بليون دولار[٢٧].

ان عناصر القوة العربية إلى جانب استخدام البعد الجيوستراتيجي العربي بما يمثله للتجارة الدولية والمصالح الحيوية القصوى للدول العظمى، يمكن أن تأتلف جميعها لتخلق منها قدرة عربية قومية قادرة على احداث تبعية متبادلة، أو في الحد الأدنى التحرير إلى الحد الأقصى للقيود والشروط المفروضة على التسليح العربي.

هامش التنويع في مصادر التسليح العربي

قد يكون للتعدد الحاصل في الارتباطات العربية – الدولية وجه «ايجابي» على الرغم من الطابع السلبي العام لمحصلة هذه الارتباطات عموماً على استقلالية وتحرر الوطن العربي. فقد يتيح الهامش الدولي المتاح للحركة خارج مظلة القوى العظمى، فرصة تسمح بتنويع مصادر التسليح العربي. لكنه يتطلب في الاساس شروطاً موضوعية تستوعب الطبيعة السياسية – الاستراتيجية لموضوع التسليح بصورة عامة، ومحدودية التنويع في مواجهة الدعم الاستراتيجي الاساسي وعدم خلق تناقض بينهما. ولا بد في هذا الاطار من السعي عربياً للالتقاء بالمجموعة الأوروبية على قواعد الاستقلالية في التعاملات المتبادلة خاصة في مجالي التسليح والتصنيع الحربي، وكذلك الاستفادة إلى الحد الأقصى من قدرة الدول التي خطت خطوات متقدمة في فروع هامة من الصناعات الحربية أسبانيا/البرازيل/الصين، ويمكن التعامل معها دون شروط سياسية أو في حدها الأدنى. فإذا أمكن «تنظيم» عملية التنويع وفق خطة عربية تفضيلية وتطويعية فسوف يساعد ذلك في تشكيل منظومة اسلحة عربية متكاملة تستطيع ضمن شروطها الموضوعية احداث تغيير جذري استراتيجي في ميزان القوى لصالح الأمة العربية.

تبعية العدو

ليست هناك أية التباسات حول طبيعة الكيان الصهيوني وارتباطه العضوي بالامبريالية واستفادة العدو الصهيوني من هذه العلاقة في مجال التسليح إلى الحد الأقصى ، فمع تقديرنا لهذه الحقيقة لا بد من دراسة عدد من المتغيرات – حتى في حدودها الضيقة والجنينية – ففي تقرير «المعهد الامريكي للابحاث السياسية عام ١٩٧٤»[٢٨] ورد ما يفيد بأن الالتزام الامريكي تجاه اسرائيل ينعكس أيضاً على مدى استعداد الولايات المتحدة الامريكية على امتصاص الكلفة الهائلة للابقاء على التفوق العسكري لها. وبديهي ان كلفة الحرب واطالة زمنها تتحملهما مباشرة ميزانية الولايات المتحدة ، كما أن تعقد مستوى الصراع وصل إلى المستوى الذي يتوجب فيه على إسرائيل الاعتماد أكثر فأكثر على المعدات والاسلحة الامريكية الأكثر تقدماً والاعلى تكلفة.. ويعترف «جيمس شلسنجر» في التقرير السنوي لوزارة الدفاع الامريكية عام ١٩٧٥ حول الدروس العسكرية للولايات المتحدة من حرب تشرين– اكتوبر، «واشنطن مكتب الطبع الحكومي صفحة ١٣» : بوقوع خسائر عسكرية جسيمة في الجانب الاسرائيلي بلغت ٥٠٠ دبابة في سلاح المدرعات عدا الخسائر الضخمة في الاسلحة الأخرى. وتجمع الدراسات العسكرية كلها على الأهمية القصوى للجسر الجوي الامريكي الذي نقل أسلحة جديدة ومتقدمة لإسرائيل ومنعها بالفعل من انهيار وشيك في حرب ١٩٧٣. ومن المفيد أيضاً في هذا المجال دراسة وتقييم الآراء الامريكية [في الكونغرس وعلى مستوى القيادات الشعبية والتحولات البطيئة في قطاعات من الرأي العام] التي ترى ضرورة الموازنة بين المصالح الامريكية في المنطقة والتعهد الامريكي لإسرائيل. على أن ذلك كله يبقى مرهوناً **بتصعيد الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني** وتنمية القوة العربية الذاتية والقدرة على حماية الثروات العربية. فالمطلوب هنا هو ادخال عامل التهديد الفعلي للمصالح الامبريالية في المنطقة ضمن حسابات الادارة الامريكية في تسليح ودعم اسرائيل.

وعلى صعيد آخر، فإن التنافس داخل المعسكر الرأسمالي بين امريكا والدول الأوروبية ، وخصوصاً النزوع الفرنسي الاستقلالي والحاجة المتصاعدة للنفط العربي ، هذا الوضع قد ساعد على اتخاذ الموقف الفرنسي بحظر السلاح جزئياً على اسرائيل وهناك امكانية ما لموقف أوروبي مماثل.

أما فيما يتعلق بالصناعة الاسرائيلية الحربية فانها تعبير آخر عن هذه العلاقة العضوية الخاصة مع الامبريالية الامريكية التي تعتمد فيها مباشرة على الخزانة الامريكية.. والتكنولوجيا المتقدمة والفنيين المتخصصين. وعلى الرغم من النجاح النسبي الذي حققته اعادة تصنيع بعض انواع الاسلحة وانتاج البعض الآخر في اسرائيل ، فإن هذه الصناعة اجمالاً تبقى ذات طابع اصطناعي. كما ان الاتجاه الاسرائيلي لانتاج اسلحة متقدمة يدفعها قدماً لاستيراد النظم والاجزاء الحيوية لهذه الاسلحة من الخارج.

ويبدو ان العقل العربي قد سقط فريسة التضخيم المبالغ فيه لقدرة العدو التكنولوجية ، رغم ان حرب تشرين – اكتوبر قد كشفت بوضوح القدرة العربية المماثلة بل والمتفوقة أحياناً في استيعاب واستخدام وتطوير كثير من المسائل والوسائط العسكرية.

وقد يكون من المفيد هنا أن نقرأ جزءاً من تقرير مراقبة حسابات الدولة في إسرائيل والذي يشير إلى انه في احدى الورش الخاصة بالصيانة العسكرية كان نسبة ٦١٪ من مجموع الآليات التي دخلتها قد أصبح غير صالح للعمل ، وأن ٤٤٪ من الآليات لم يتم الكشف عليها أصلاً ، وبعض الآليات ظلت لفترة (من ٣ إلى ٥ سنوات) في الورش دون إصلاح[٢٩].

فإذا صير إلى استخدام هذه الحقائق ضمن اطار استراتيجية عامة امكن الاستفادة منها ولو جزئياً لصالح العرب في صراعهم الطويل.

حرب الشعب. أو قوة الفقراء

موضوعة حرب الشعب طويلة الامد ليست محل بحثنا الا فيما يتعلق بدورها في مواجهة اشكالية التسليح والتبعية. في البداية، لا بد من اسقاط الخصومة المفتعلة بين نظريتي حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، والحرب التقليدية النظامية. على العكس من ذلك فإن الاستراتيجية العربية مدعوة لإحداث توافق بين النظريتين بحيث يتم إدخال العامل البشري ضمن عناصر حسابات القوى بالشكل الذي يؤمن للعرب التفوق الساحق في التعبئة والحشد وتأمين الاحتياطي الاستراتيجي والدعم اللوجستيكي والعمق الضروري لجبهات القتال.

ان أمثلة التاريخ حافلة بالنجاحات التي أمكن تحقيقها عبر التوافق الدقيق بين الحرب المحدودة بالقوات النظامية وحرب الشعب [الحرب الاسبانية في عصر الامبراطورية النابليونية، والحملة الفرنسية في روسيا ١٨١٢، والثورة الروسية والصينية، والثورة الجزائرية... الخ]. فالأمة العربية مدعوة لدعم ومساندة الثورة الفلسطينية كفصيل متقدم في حرب الشعب ودعم نضالات جماهير الأراضي المحتلة في فلسطين المغتصبة، وتكوين وتدريب فصائل شعبية كبيرة على الفنون العسكرية الكلاسيكية وفنون حرب التحرير الشعبية.

ان المصداقية التي توفرها حرب التحرير الشعبية هي المناورة الاستراتيجية طويلة النفس أمام عدو ترهقه حالة التعبئة الطويلة، وتنهكه مواصلة حالة القتال واطالة أمد الحرب، وتجبره على تقديم تنازلات تدريجية جوهرية. ويبقى صحيحاً هنا القول بأن الشعب هو السلاح الذي لا يمكن استيراده ولا يمكن في نفس الوقت هزيمته.

المستوى الثالث: لقد قدمنا مستويين يتعلق أولهما بالمشروع القومي لاستراتيجية عربية متكاملة ذاتية النمو والتنمية.. والثاني يبحث في استراتيجية ذات منحى عملي تسعى لتقليص شروط التبعية وتزيد القدرة العربية على الاستخدام المستقل للسلاح العربي. أما المستوى الثالث **فهو يعني بمناقشة التسليح والتبعية في حالة قيام حرب جديدة في الافق المستقبلي المنظور**.

ان الحديث عن الحد من شروط التبعية والضغط الخارجي في حال قيام حرب مقبلة يختلف كثيراً عن عملية ومنهج حساب ميزان القوى الذي يخضع لعوامل عديدة ديناميكية.. وهو أيضاً يختلف عن تصور «سيناريو» حرب عربية — اسرائيلية مقبلة.

استقلالية القرار السياسي الاستراتيجي: لا بد من بناء عناصر استقلالية القرار السياسي الاستراتيجي للأمة العربية بخوض حرب جديدة في المكان والزمان وللزمان الذي ترتئي حساباتها انه الانسب. ويعتقد كثير من المحللين العسكريين ان حرباً جديدة يمكن ان تنشب بين العرب — واسرائيل بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ على وجه التقريب، وان كان ذلك في النهاية زمناً افتراضياً قد تبدأ الحرب بعده أو قبله. وحتى ذلك الوقت، على الاستراتيجية العربية بناء عناصر قوة واستقلال قرارها السياسي وتوفير التوافق والانسجام بين هذا القرار القومي والمصالح الدولية للقوى الصديقة والحليفة.

.. **والسلاح العربي**: على صعيد التسليح الذي هو جوهر المشكلة فإن العرب مطالبون بوضع خطة تفضيلية تطويعية لطلب السلاح على المستوى القومي من القوتين الاعظم في العالم مع استثمار التنويع في مصادر التسليح إلى حدوده القصوى، والبدء في انتاج وتصنيع الاسلحة والذخائر الضرورية من وجهة النظر العسكرية الآن.

ان طبيعة الحرب المقبلة تفرض على العرب بناء مخزون احتياطي كبير من الأسلحة لتعويض الهالك والذخائر والقذائف اللازمة للمعارك العسكرية.

● **التسليح على مستوى الحرب البرية**: بحساب الميزان الرقمي المجرد للتسليح العربي والاسرائيلي، نصطدم بافتراض نظري تواجه فيه حوالي ١٠٤٠٠ دبابة (هي مجموع ما تملكه الدول العربية) نحواً من ٣٦٠٠ دبابة اسرائيلية في الحرب البرية المقبلة، وفي كل الأحوال، وحساباً لاخراج مصر من المواجهة المقبلة أو القوى الفعلية التي يمكن ان تشارك في المعركة، يجب اذن ان يتوافر على الجبهة الشرقية، وبالتحديد في سورية نحو من ٣٨٠٠ دبابة، ويجب ان تدعمها بقوة احتياطيات الدبابات الليبية (بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ دبابة). والمطلوب تسليحياً احداث توازن قوى مع القوات البرية الاسرائيلية بنسبة١ : ١ على الاقل مع توفير هامش نسبي من التفوق الكيفي – الكمي للسلاح العربي.

وعلى العسكرية العربية بالتأكيد، أن تعمل على تأمين غطاء جوي قوي للطرق البرية من العراق والسعودية في حال استعدادها للمشاركة في المعركة، وستلعب الاسلحة الدفاعية المضادة للدروع دوراً أساسياً في اي معركة مقبلة. ونظراً لزهد اثمان هذه الاسلحة وحرية الطلب النسبية عليها من أسواق السلاح العالمية يمكن للدول العربية تشكيل أنظمة دفاعية مضادة للدروع والدبابات على مستوى عال من الكفاءة والدقة، من شأنها احداث خسائر عالية في سلاح المدرعات الاسرائيلية وحرمانه من فرص المبادرة الواسعة التي اعتاد عليها [الاختراق والالتفاف والتطويق]. كما أن هذه النظم الدفاعية يمكنها حرمان العدو من أي امكانية لعمليات الفتح التعبوي والزامه بتكتيك الدفاع الاستراتيجي الثابت. وعلى الدول العربية أيضاً زيادة احتياطيها من الصواريخ أرض – أرض بعيدة ومتوسطة المدى، التي يمكن ان تشكل بالنسبة للعدو عامل ردع ذا مصداقية عالية تحبط مغامرته في ضرب المدن العربية وخطوط الامدادات البعيدة في العمق العربي.

● **العامل اللوجستيكي والاداري**: تعقد الحرب المقبلة وكمية الهالك الفادحة وضخامة النيران والقذائف الخ... كلها تفرض الاهتمام الخاص بالعامل اللوجستيكي وتطوير أساليب ادارة وتموين المعارك. فالعسكرية العربية أمامها مشكلة الانتقال من العمق الاستراتيجي (دول الحزام الثاني: العراق – السعودية...) إلى دول المواجهة ومسرح العمليات العسكرية، وهكذا فان التقرير الاقصى لجبهات القتال لا يمكن – إذا استمرت هذه الوتيرة – ان يتكامل الا بعد اسبوع أو أكثر. وفي حال تطوير العامل اللوجستيكي والاداري يمكن تحسين خطوط الاتصال وتأمين بدائل لها والاهتمام بطائرات النقل العملاقة لتوفير جسر عربي جوي، وتحسين وتوسيع المخزون الاستراتيجي وتشوين المعدات العسكرية والذخائر بالقرب من خطوط القتال.

● **ترميم الثغرات التسليحية**: تظهر دراسة التسليح العربي الاسرائيلي التصور في بعض الاسلحة من الناحية النوعية، خصوصاً في اسلحة الطيران الحربي والاستطلاع الجوي والقذائف الموجهة الكترونياً. وفيما يتعلق بطائرات الاستطلاع والانذار المبكر فإن اسرائيل أصبحت، منذ فترة، تمتلك الطائرة الامريكية من طراز هوك آي (E — 2C) وعلى العسكرية العربية البحث عن وسيلة وبدائل للتزود بطراز مثيل، إما من الولايات المتحدة مباشرة عن طريق اصدقائها في المنطقة واما عن طريق بريطانيا التي تمتلك طائرة «النمرود» المماثلة، أو عن طريق الاتحاد السوفياتي بطائرته الممتازة (Tu — 126).

● **التسليح في الحرب الجوية**: الخلل الحاصل في الميزان التسليحي في سلاح الطيران يمكن تداركه بالعمل على تشكيل منظومة عربية متكاملة لسلاح الطيران الحربي العربي، واقامة نظام دفاعي أرضي متكامل، كفوء وقوي، وتخزين وتشوين احتياطي استراتيجي من الصواريخ أرض -جو، وتقوية شبكات الدفاعات الأرضية وستائر النيران والاهتمام

بالمستوى التدريبي وتحسين عدد طلعات الطيار العربي إلى جانب تدعيم أجهزة الرصد والانذار والتشويش الالكتروني ، مع الاهتمام بتحسين وتطوير أعمال الصيانة وتوفير قطع الغيار.

فالتقدم والتطور اللذان تحققا عربياً حتى حرب ١٩٧٣ وما بعدها، قللا من حجم الفجوة الواسعة في التفوق النوعي الاسرائيلي، ومنعا السلاح الجوي من السيطرة الاستراتيجية على جو المعركة بما يساعد على حسمها لصالحه كما حدث في حرب ١٩٦٧.

وإذا اضفنا إلى ما سبق التفوق العربي الملحوظ الكمي – النوعي في سلاح البحرية يصبح الأمل في القدرة على استخدامه بشكل عسكري صحيح يؤثر في سير العمليات العسكرية لصالح العرب. مع الاهتمام بالحصر البحري العربي – على المنافذ البحرية (Blockade - Blocus) خصوصاً على باب المندب، وامام السواحل الفلسطينية.

● **العقيدة القتالية**: أصبح واضحاً ان ضباط الاركان الإسرائيليين يخططون دائماً على اساس اسلوب الحرب الخاطفة، وانهاء المعركة في زمن قياسي ونقل المعارك إلى مسرح العمليات الداخلي عند العرب، وان السياسة التسليحية تأتي استجابة لهذه العقيدة. بينما لم تتضح بعد عقيدة قتالية ثابتة مدروسة ومعمقة للعسكرية العربية. وبالنظر للطبيعة الجيو استراتيجية للموقع العربي، فإن احباط نظرية الامن الاسرائيلي يجب ان يعتمد على حرمانه من الاستفادة من عنصر المفاجأة والمبادرة الاستراتيجي، وافشال خطة الحرب الخاطفة بالاعداد الجوي لإطالة امد الحرب للتأثير على المجتمع الدولي الذي يتأثر بشدة من أي حالة حرب جديدة في المنطقة. لهذا فإن المطروح على العسكرية العربية الآن هو تأصيل عقيدة قتالية تتناسب والظروف العربية بعواملها وعناصرها المختلفة، بحيث تتفادى في النهاية تراكم شروط جديدة أو ضغوطات خارجية عليها، خصوصاً في مجال التسليح.

● **التخطيط لمعركة عسكرية – سياسية اقتصادية**: الأمة العربية التي قد يعجزها التوازن الدولي والاحتكارات الاجنبية عن الاسهام بالسلاح في المعركة القومية لكنها قادرة على مواجهة هذه الظروف بالتخطيط المتكامل لمعركة تتنوع فيها الاسلحة العربية لجني ثمار المعارك العسكرية والمطلوب هو تحديد خطة استراتيجية عربية قومية لمعركة جديدة مقبلة تتنوع فيها الخطط والبدائل العسكرية والسياسية، وتستخدم فيها كل أسلحة العرب الاقتصادية وخصوصاً النفط والارصدة والممرات التجارية.. الخ... بما يحقق في النهاية تجاوز الأوضاع القائمة المشروطة في مجال التسليح العربي.

... وأخيراً فإن تعقد العلاقة بين التسليح والتبعية ما يزال يدعونا كعرب لمزيد من الاجتهاد والمحاولة لرسم استراتيجية عربية تحررية ووضع خطط ومشاريع قومية للانعتاق من كل أثر للتخلف والتبعية.

المراجع

(١) اندريه بوفر **الحرب الثورية** صفحة ٤٣.

(٢) لمزيد من المعلومات راجع **الأسلحة الحديثة** (اندرو ستراتون – هارفي هويلر) ترجمة اكرم الديري.

(٣) مثال: **كتاب الفتوحات العربية الكبرى**، الطبعة الانجليزية تأليف الجنرال غلوب صفحة ١٣٠ وما بعدها.

(٤) راجع **المدرسة العسكرية الاسلامية** لمحمد فرج.

(٥) راجع: **الفن الحربي في صدر الاسلام** لعبد الرؤوف عون، **السلاح في الاسلام** للدكتور عبد الرحمن زكي.

(٦) راجع : **شمس العرب تسطع على الغرب** ، لهونكه .

(٧) عن تجربة محمد علي راجع : «الجيش المصري في القرن التاسع عشر» للدكتور محمد محمود السروجي» ، «ومصر في عهد محمد علي» لعبد الرحمن الرافعي ، و «صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي» للامير عمر طوسون ، و «السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي» للدكتور حليم عبد الملك ، و «مصر تحت السلاح» لمحمد فيصل عبد المنعم ، و «أوروبا ومصير الشرق العربي» للدكتور جوزف حجار ، و «تاريخ النهب الاستعماري لمصر» لجون مارلو...

(٨) «السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي» ، للدكتور حليم عبد الملك ، صفحة ١٩ .

(٩) «الجيش والحركة الوطنية» لمجموعة من الباحثين باشراف دكتور انور عبد الملك ، صفحة ٧٥ .

(١٠) «السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي» للدكتور حليم عبد الملك ، صفحة ١٩ .

(١١) المصدر السابق ، صفحة ١٩ .

(١٢) C. Napier, the Life and Correspondance ot Cire. Napier, p 142.

(١٣) راجع : انظمة السلاح للجيش في الولايات المتحدة واجهزة الاجراءات المضادة المباعة لإسرائيل ، مجلة افيشن ويك اند سباس تكنولوجي ، عدد ١٩٧٤/١٠/٢٢ ، صفحة ٢٠

(١٤) كتاب المسح الاستراتيجي لسنة ١٩٧٦ ، صفحة ١٤٦ .

(١٥) راجع : تقرير الشارين والبائعين [افياشن ويك اند سباس تكنولوجي ١٩٧٣/١٢/١٠] .

(١٦) الدعم الخارجي الضخم للتكنولوجيا المتقدمة . U S Millitary Sales to Iran

A Staff Report to the Sub committee on foreign Assistance of committee of foreign Relations. US Senata July 76 Washington DC:

(١٧) انتشار التكنولوجيا الجديدة .

US ARMS Control and disarmament Agency Arms Control Report July 76, pp 95

(١٨) **تجار الغرب في السلاح** ، دراسة باولو بينوني ، صفحة ٣ .

(١٩) الدفاع العربي/كانون الأول – ديسمبر ١٩٧٨ ، صفحة ٩ .

(٢٠) مجموعة خطب الرئيس عبد الناصر – الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة .

(٢١) الجدول من تصميمنا ومبني على الارقام الواردة بالدراسات العسكرية الدولية وأخبار الصفقات التسليحية للمنطقة ، وهو لذلك يتصف بالتقريبية لهذه الاسباب ولسبب ديناميكية تغير هذا الميزان باستمرار .

(٢٢) حسب : The MILITARY BALANCE 1979 — 1980 IISS

وقد استكملنا بعض النواقص في المعلومات الواردة اعتماداً على مصادر أخرى واستنتاجات ذاتية .

(٢٣) الدفاع العربي – صناعة الدفاع الايطالية صفحة ١٨ .

(٢٤) توصيات لجنة ٧٧ من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد .

(٢٦) الجنرال بوفر : الحرب الثورية ، صفحة ٩٢ .

(٢٧) راجع : MEED 3 AGST 1979 p. 8.

(٢٨) تقرير المعهد الامريكي للابحاث السياسية [ريل تاهيتن تقديم روبرت غريفين عضو لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس] .

(٢٩) هارتس [٤/٣٠ /١٩٧٤] .

(٢٥) لا شك ان معاهدة السلام ، المصرية الإسرائيلية قد أثرت بشدة على برنامج التصنيع الحربي العربي والهيئة العربية للتصنيع الحزبي .